وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: ...../ 2024

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

المذكرة موسومة بـ:

دراسة تحليلية للمخاطر المالية وإستراتيجات إدارتها في القطاع المصرفي
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - تبسة

من إعداد:

- إسحاق بن رموقة
- محمد الصديق بوقروش

إشراف الأستاذ (ة):

- معاوة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مسعودي حسام	أستاذ محاضر - أ-	رئيســــــــا
معاوة وفاء	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
غناية محمد إقبال	أستاذ مساعد - ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023- 2024

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر لله، ربي أن نشكرك على نعمك التي لا تعد ولا تحصى

الحمد لله الذي يسر لنا إتمام هذا العمل.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى من أشرفت علينا لإنجاز بحثنا الأستاذة الفاضلة "معاوة وفاء" ، التي لم تبخل علينا تقديم النصائح والتوجيهات وارشادنا طول فترة إنجاز دراستنا، وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في تخصص علوم المالية و المحاسبة خاصة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وشكر خاص لكافة موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 488 تبسة

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لمد يد العون لإتمام هذه المذكرة

جزاكم الله خيرا

إهداء

إلى من علمني الحياة ... إلى من تعب أجلي و ساعدني في تحقيق طموحي،الذي رسم البسمة على وجهي و فهم غموضي، إلى والدي... أقول له بكل فخر واحترام شكرا.

إلى من حملتني تسعة أشهر في بطنها، تلك التي بفضلها أبصرت عيناي النور... إلى التي تقضي حياتها في بث النور لتضيء لي دربي، ناصحتي وظلي، التي فرحت ولا زالت تفرح بنجاحاتي، إلى أمي الغالية...

إلى أخوتي من الدم و الرحم الى الذين انجبتهم دنيايا من المواقف و التشجيع

إلى اصدقائي و احبتي و كل من قرب لحاف محبتي و إلى أولئك الذين غفل قلمي عن ذكرهم

"إسحاق"

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر ، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لانك وفقتني علي إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي ... أهدي هذا النجاح

الي الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

الي من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الي من غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله ... الي فخري واعتزازي (والدي)

الي من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الذي وهج حياتي (والدتي)

اهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أتممت اول ثمراته راجيا من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

"**محمد الصديق**"

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I- I
فهرس الجداول	V-IV
فهرس الأشكال	I
مقدمة عامة	أ-ل
الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر المالية	21-14
تمهيد	14
المبحث الأول: مفهوم المخاطر المالية	15
المطلب الأول: تعريف المخاطر	15
المطلب الثاني: تعريف المخاطر المالية	16
المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية ومسبباتها	16
المطلب الأول: أنواع المخاطر المالية	16
المطلب الثاني: مسببات المخاطر المالية	18
المبحث الثالث: أدوات قياس المخاطر المالية	19
المطلب الأول: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية	19
المطلب الثاني: الأدوات الاحصائية لقياس المخاطر المالية	19
خلاصة	21
الفصل الثاني: الإطار النظري لإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	44-23
تمهيد	23
المبحث الأول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر	24
المطلب الأول: التطور التاريخي لإدارة المخاطر	24
المطلب الثاني: مقاربة تاريخية حول إدارة المخاطر	26
المبحث الثاني: مفهوم إدارة المخاطر	27
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر	27
المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر	29

المبحث الثالث: نظام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي	32
المطلب الأول: تقنيات إدارة المخاطر	32
المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر	33
المبحث الرابع: الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية	35
المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإستراتيجية المخاطر المالية	35
المطلب الثاني: مقومات إدارة المخاطر المالية	36
المطلب الثالث: إستراتجيات إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي	38
خلاصة	44
الفصل الثالث: واقع إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	46-75
تمهيد	46
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة	47
المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة	47
المطلب الثاني: مهام و إمتيازات وكالة تبسة 488	48
المطلب الثالث: وظائف وكالة تبسة – 488	49
المبحث الثاني: تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	54
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	54
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	55
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	58
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	61
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية	61
المطلب الثاني: دراسة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة	66
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية	72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	76
قائمة المصادر والمراجع	80
الملاحق	86

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل التطور التاريخي لإدارة المخاطر	24
02	الأهداف في كل فئة	30
03	يوضح عينة الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة	54
04	توزيع أسئلة إستمارة الإستبيان على محاور الدراسة	55
05	درجات مقياس ليكارت الخماسي	56
06	طول خلايا مقياس مقياس ليكارت الخماسي	56
07	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الإستمارة	57
08	نتائج إختبار Kolmogorov –Simrnov	58
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	61
10	توزيع العينة حسب متغير السن	62
11	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	63
12	توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	64
13	توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	65
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة حول محور المخاطر المالية	66
15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد عينة الدراسة حول محور استراتيجيات ادارة المخاطر المالية	69
16	يوضح نتائج اختبار أنوفا (معنوية النموذج)	72
17	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	73

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488**	51
02	**توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**	62
03	**توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**	63
04	**توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي**	64
05	**توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي**	65
06	**توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**	66

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إستمارة الإستبيان	86
02	مخرجات SPSS	90

مقدمة

تمهيد:

في ظل تعقيدات الاقتصاد العالمي والتحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات عامة والمالية خاصة، في كيفية الاستجابة السريعة لتغيرات البيئة التي تؤدي لزيادة مستويات المخاطر والأزمات التي تنشأ، اضافة الى التحولات والاضطرابات التي يشهدها العالم الذي يتغير وبصورة متسارعة في خضم العولمة والمنافسة الشديدة للهيمنة على الأسواق، ولتحقق المؤسسة أهدافها لابد لها من خريطة توضح لها معالم وموقع المكان الموجودة فيه، وتحدد لها الاتجاهات استجابة للضغوط والمؤثرات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات، لتأتي الاستراتيجية لتكون البوصلة التي توجهها في جميع الميادين ، فالاستراتيجية هي خريطة الطريق للتوجه من الواقع الحالي الى الواقع المأمول والأفضل حسب امكانيات المؤسسة وقدراتها المتاحة، بوضع للمؤسسة هدف صريح ومحددا، ويكون واقعيا وقابل للقياس، وممكن تحقيقه، ويكون محدد بوقت أو زمن معين.

إن التحركات الاستراتيجية للمؤسسات بالاستخدام الأمثل لمواردها من خلال تركيزها على تحليل الخطة الاستراتيجية وعلى كيفية تأثيرها وتنفيذها وتقييمها ومراقبتها بامتياز، وتتضمن أيضا كيفية تحليل صناع القرار للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة وتقييم نقاط القوة والضعف، كما تتطلب صياغة الاستراتيجية عوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار البدائل التي تلعب دورا هاما في فهم السوق التي تنافس فيها، اضافة لمكان تواجدها بالنسبة لمنافسيها وكيف ستنافس وتتفوق على منافسيها، ويعتبر اعداد الاستراتيجية أحد أهم العمليات الأساسية الديناميكية بالنسبة لصناع القرار في المؤسسة بوصفها منصة الإطلاق لجميع أنشطتها.

إن عملية إدارة المخاطر تطورت بشكل سريع باعتبارها عملية مستمرة فهي تأخذ الاعتبار التغيرات الاقتصادية والتغيرات العالمية بحكم أننا نعيش في عالم مترابط مع بعضه البعض، فأي حدث عالمي يمكن أن يؤثر على المؤسسة، لقد جاءت إدارة المخاطر لتساعد بشكل كبير على وضع الحلول وبشكل استباقي بهذا الجانب، لما لها القدرة على تحليل مناسب في فهم المخاطر واتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد من خلال تحديد الأحداث التي يمكن أن تواجهها المؤسسة ووضع احتمالية الحدوث ودرجة الخطورة المتوقعة.

الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في المؤسسات هو وضع استراتيجيات ذات معالم محددة لمواجهة الخسائر المحتملة أو الحد من وقوعها، فإدارة المخاطر في المؤسسات يقع على عاتقها وضع حلول عملية وخطط استراتيجية، يتخللها تحليل المخاطر وتقييمها بهدف الربط بين احتمالية حدوثها والتأثير الناتج عن حدوثها، وكيف يمكن التحكم فيها والتقليل من حجم تأثيراتها السلبية، ومنه تستطيع المؤسسة وضع ما يسمى استراتيجية إدارة المخاطر المحتملة الوقوع، بما يكفل استمرارية منظومة المؤسسة وتطورها داخل قطاع الصناعة التي تشارك فيه، وباتباع الخطوات المختلفة لعملية إدارة المخاطر يمكن للمؤسسة أن تخلق وعيا بالمخاطر التي تواجهها وستكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة للتحكم في المخاطر، وبالتالي تكون المؤسسة قد حولت طريقة تفكيرها التقليدية الى طريقة تفكير أفضل لتتعامل مع الخطر بصورة أكثر شمولية.

إشكالية الدراسة:

تعد إدارة المخاطر عملية أساسية لأي مؤسسة تسعى للنجاح والاستمرارية في بيئة متغيرة ومتقلبة. تهدف إستراتيجيات إدارة المخاطر إلى تحديد، تقييم، ومعالجة الأخطار المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، وذلك بهدف تقليل تأثيرها السلبي على أهدافها ونشاطاتها. تتضمن هذه الإستراتيجيات استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، مثل التحليل الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، وتطوير خطط الطوارئ، وإقامة نظم الرصد والمراقبة المستمرة. يتطلب نجاح إدارة المخاطر التعاون والتنسيق بين جميع مستويات المؤسسة، وتفعيل الآليات اللازمة للتعامل مع المخاطر بفعالية وكفاءة.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية الموالية:

ما مدى مساهمة إستراتجيات الإدارة في تحليل المخاطر المالية ؟ و ما مدى مساهمة إستراتيجيات إدارة القطاع المصرفي في تحليل مخاطره المالية ؟

ولغرض الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لهذا الموضوع يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ هل تتضمن مخاطر الصرف مخاطر معدل الفائدة؟
- ✓ كيف يتم عملية تنويع مصادر التمويل؟

✓ ماهي الإجرءات التي تلجأ إليها المؤسسة لتقليل المخاطر؟

✓ كيف يتم تبني ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

الفرضية:

تساهم إستراتيجيات الإدارة في تحليل المخاطر المالية.

الفرضيات الفرعية:

✓تعد مخاطر معدل الفائدة من مخاطر من مخاطر الصرف.

✓ يتم تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن مصادر للتسديد مختلفة .

✓ يتم تقليل المخاطر في المؤسسة من خلال مراقبة مستوى المخاطر المحيطة ووضع الإجراءات الرقابية لها.

✓ يتم تبني ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة من خلال تبني قيام الشعور بالخطر و الإستعداد لمواجهته.

الفرضية الرئيسية

الفرضية الصفرية:

لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى الخطأ α أكبر أو يساوي 0.05 لإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية

الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية بمستوى معنوية α أقل أو يساوي 0.05

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكرها فيمايلي:

– محاولة تسليط الضوء على مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها ومعرفة مدى استجابة المؤسسات المالية للتطورات الحاصلة في هذا المجال وأهم العراقيل التي تواجهها.

– إدراك أهمية تطبيق إدارة المخاطر في تعزيز قدرة القطاع المصرفي.

– إبراز أهمية إدارة المخاطر كعنصر أساسي من المزيج الإداري في توفير الحماية.

– إدراك أهمية تطبيق إستراتجيات إدارة المخاطر المالية وتأثيرها على أداء البنوك خاصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من دور إدارة المخاطر المالية على على تعزيز قدرة القطاع المصرفي والأهمية التي توليها المؤسسات المالية للتخفيض من المخاطر المالية، فالدراسة تبين وتوضح أن هذا النوع من المخاطر يوجد في قلب هرم المخاطر بالمؤسسات المالية ويرجع هذا أساساً للعلاقة بين هذا النوع من المخاطر وباقي المخاطر، فكل مخطر من المخاطر الأخرى سواءاً كان استراتيجي، تشغيلي، بيئي ... ألخ ، إلا وله أثر بشكل ما (سواء بشكل كبير أو محدود بصفة دائمة أو مؤقتة) على الأداء المالي للمؤسسة المالية، وعليه فكل خطر سوف يساعد على توليد خطر مالي إضافي وهو ما يفسر موقع هذه المخاطر في قلب هرم المخاطر؛ فكل نوع من أنواع المخاطر يغذي المخاطر المالية، ومنه فإن المخاطر المالية بالإضافة لكونها مخاطر مستقلة فهي ناتج عن جميع خطر يحدث في المؤسسة المالية.

أسباب إختيار الموضوع:

يمكن تلخيص الدوافع التي أدت بنا إلى إختيار الموضوع فيمايلي:

عوامل ذاتية:

– الميل للمواضيع المتعلقة بالمخاطر المالية في القطاع المصرفي.

– الإهتمام الشخصي بجانب إدارة المخاطر.

عوامل موضوعية:

– توفر عنصر الجدة في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي ومحدودية الدراسات وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين والدارسين مزيدا من الاجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع.

– الاهتمام المتزايد بإستراتجيات إدارة المخاطر المالية ومدى استيعاب مختلف متطلباتها من طرف المؤسسات المالية.

– التوجهات الحديثة في مجال الإدارة المالية، ومنها منهج إدارة المخاطر المالية الذي قدم أساليب جديدة للتعامل مع المخاطر، خاصة و أن تطبيق هذا المنهج أصبح من الشروط الضرورية في مختلف التعاملات المالية.

منهج الدراسة:

تفرض الدقة على الباحث في البحث العلمي أن يقدم وصفا دقيقا للإجراءات في دراسة الظاهرة، ويعتبر المنهج هو الأساس في اعداد البحوث ألنه الخطة التي تبرز خطوات تحديد المفاهيم وشرح المعاني الإجرائية، إطار الدراسة واختيار المنهج ووسيلة جمع البيانات وتحديد مجتمع البحث، وتوضيح مجالات الدراسات فالمنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول للحقيقة في العلم وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في دراسته للمشكلة اكتشاف الحقيقة، اساس منهج الدراسة و بغرض دراسة الموضوع وقصد الوصول إلى الإجابة على الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية تم لإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، والتي تمس المخاطر المالية وإستراتيجيات إداراتها وذلك من خلال تحديد ووصف وتحليل المخاطر المالية ، بالإضافة إلى تحديد إستراتيحيات إدارة المخاطر من خلال مفهومها، أهدافها، مقوماتها . وذلك بالاعتماد على العديد من المراجع في تكوين الإطار النظري للموضوع والتي تضمنت الكتب الرسائل والأطروحات المجلات والمقالات. كما تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بغرض جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها وتفسيرها من خلال معرفة اتجاهات الأفراد العاملين في بنك الفلاحة و التنمية الريفية 488 – تبسة – فيما بإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في البنك محل الدراسة، معتمدين في ذلك على الاستبيان ، ووثائق المؤسسة الجمع البيانات من أجل تحليلها إحصائيا لغرض اختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:

من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة وفهم الجوانب المختلفة تم تحديد مجال الدراسة فيما يلي:

المجال المكاني: إن المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بالدراسة الميدانية هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية 488 – تبسة.

المجال الزماني: من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة والوصول إلى نتائج موضوعية تم الإطلاع على واقع إستراتجيات إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية 488 محل الدراسة ، وقد تم إجرائها في الفترة الدراسية 2023 – 2024

هيكل الدراسة:

لتجسيد موضوع البحث والوصول إلى نتائج المسطرة من هذه الدراسة فإن الخطة المعتمدة ستعالجه من خلال ثلاث فصول يمكن توضيحها على النحو الآتي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للمخاطر المالية حيث قسم إلى ثلاث مباحث تم التعرض في المبحث الأول إلى مفهوم المخاطر المالية أما المبحث الثاني فتناول أنواع المخاطر المالية و مسبباتها أما المبحث الثالث تتطرق إلى أدوات قياس المخاطر المالية.

أما الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لإسترتيجيات إدارة المخاطر المالية حيث قسم إلى أربع مباحث تم التعرض في المبحث الأول إلى لمحة تاريخية حول إدارة المخاطر أما المبحث الثاني فتناول مفهوم إدارة المخاطر أما المبحث الثالث تتطرق إلى نظام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي أما المبحث الرابع تناول الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية.

أما الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى واقع إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث قسم إلى ثلاث مباحث تم التعرض في المبحث الأول إلى تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة أما المبحث الثاني فتناول الإجراءات المنهجية للدراسة وخصائص عينة الدراسة أما المبحث الثالث تتطرق إلى عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التعامل مع البنك وعدم تزويدنا بالمعلومات المناسبة.

– صعوبة التعامل مع الموظفين باعتبار أن المعلومات تتميز بالسرية الأمر الذي أوجب علينا بذل جهد ووقت كبير.

– عدم القدرة على التواصل بشكل فعال مع العاملين بالمجمع البنكي نظرا لإنشغالتهم الإدارية.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية مجالا مثيرا للإهتمام في جميع أنحاء العالم نظرا لأهميته و فؤائده، حيث تسعى المؤسسات على إختلاف أنواعها إلى إعتماده، نستعرض فيمايلي الدراسات السابقة التي شكلت الإطار المنهجي و ساهمت في بلورة محتوى هذه الدراسة:

الدراسات باللغة العربية:

تم الإعتماد على أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع باللغة العربية والتي تم الإطلاع عليها، وفيمايلي عرض لها.

1 – دراسة بلسم حسين رهيف، 2015، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 46.

تهدف الدراسة إلى بيان مدى موائمة اللوائح والتعليمات الرقابية والإشرافية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية في تطوير الصناعة المصرفية العراقية وا ية تطبيقها في البيئة المصرفية العراقية لاسيما مقررات بمكان لجنة بازل 2، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط الازمة لإدارة المخاطر المصرفية.

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

الإدارة الفعالة للمخاطر تقوم على أساس الإدارة السليمة للمؤسسات المالية والمصرفية وتوفر الأنظمة التقنية والعمليات الإدارية الضرورية لقياس المخاطر ومتابعتها والسيطرة عليها. إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة لتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من آثارها السلبية، لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم من أجل احتساب المخاطر.

- **وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها مايلي:**

تطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وأنشطة المصرف. إنشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجه المصرف من أخطار. زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق وعدم استثناء أي مصرف سواء كان حكومي أو أهلي.

2 – أطروحة دكتوراه لطالبة نجار حياة، ،2013 إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف:

هدفت الدراسة إلى واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية الجزائرية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية لرقابة المصرفية، من خلال الإشكالية التالية: هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية لرقابة المصرفية؟ وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ إدارتها والحد منها من جهة والمنهج المقارن من جهة أخرى للمقارنة بين الفترات الزمنية لمؤسسات عينة الدراسة.

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك العمومية، نظرا لطبيعة النشاط المصرفي الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع ومنح القروض، وأضف إلى ذلك عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية، بالرغم من أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2، كذلك افتقار البنوك العمومية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنية تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارة المخاطر تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات تؤخذ كمعايير لتحديد مستواها.

- **وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها مايلي:**

يجب التأكد من أن البنوك التجارية العمومية لا تقبل على إعطاء الأهمية كذلك تقبل على توظيفات أو تمويلات موسعة إلا في حالة توفرها على السيولة الكافية وا لأساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتيجي أو

خطر السمعة كما تجدر الإشارة كذلك إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية وتحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية.

3- دراسة "ميرفت أبو كمال" بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل2" "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع إستراتيجيات أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية"

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2، لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة منها: غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف، يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 2، تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع النظم المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.

- **وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها مايلي:**

- يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة مخاطر متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر؛
- زيادة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف؛
- تطوير تقنيات المعلومات في المصارف؛
- ضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر؛

الدراسات باللغة الأجنبية:

تم الإعتماد على أبرز الدراسات التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية والتي تم الإطلاع عليها، وفيمايلي عرض لها:

1 – Article of Achibane Mustapha,2019 la gestion des risques bancaires entre l'approche, prudentielle et l'approche opérationnelle: cas des banques marocaines.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة إدارة المخاطر بين النهج التحوطي والنهج التشغيلي من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف ينبغي للكيانات المصرفية المضي قدما عند تطوير استراتيجياتها لإدارة المخاطر، مع مراعات العلاقة بين النهج التحوطي، ذي طبيعة الاقتصاد الكلي، والنهج التشغيلي، ذي طبيعة الاقتصاد الجزئي؟ واستندت أساسا إلى منهج يوفق بين المنطق الاستقرائي والمنطق التحليلي.

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

عدم كفاية المعايير الاحترازية يمتلان الأسباب الرئيسية لظهور الأزمات، كما مكنت الابتكارات المالية البنوك من القيام بذلك التحايل على معايير الاحترازية بالإضافة إلى أن نماذج إدارة المخاطر الداخلية تستند إلى افتراضات غير واقعية كما أن التطور الجديد في المعايير الاحترازية يحاول تعويض أوجه القصور في المعايير السابقة لإتاحة مرونة أفضل للبنوك وإرساء الاستقرار المالي.

2– Mémoire de magister: Pour L'étudiant Atoui Lamia, Djioua Kamelia, 2017, le concept de gouvernance et la gestion des risques bancaires, Faculté des sciences économiques, commerciales et de la performance.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة لتحديد مفهوم الحوكمة المصرفية وبالطبع مفهوم إدارة المخاطر وفهم البيئة المصرفية بشكل أفضل وتحديد المخاطر التي قد توجه المؤسسة المالية وفهم عملية الوقاية من المخاطر وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للبنك وضع آليات الحوكمة في إطار إدارة المخاطر المصرفية؟ وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي.

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

ممارسة الحوكمة دائما موجهة نحو الإدارة وزيادة القيمة ودورها الرئيسي هو السيطرة على إدارة الشركة، كما أن الضغوط التنافسية التي تمارس في القطاع المصرفي تساهم في زيادة وتثر وتعقيد العمليات التي توجهها البنوك.

3 – Article of Xiaofang Ma, "The new basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank, 2004" .

"اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وا المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية"

- **ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:**

أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد المعدل (بازل2) من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية وذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دوليا.

- **وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها مايلي:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للمصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل الجديدة وهي كالتالي :

- الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول ؛
- بناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر ؛
- التحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر ؛
- تحسين القدرة على الإشراف ؛
- إنشاء نظم معلومات سليمة مفتوحة، وشفافة لإقامة الهيكل المالي لحقوق الملكية وحوكمة الشركات ؛

مجالات الإستفادة من الدراسات السابقة

إستفاد الطالبيين الباحثيين من الدراسات السابقة فيما يلي:

- الإطلاع على منهجيه دراسات والاعتماد عليها في اعداد الاطار النظري للدراسة الحالية.

- شكلت قاعده جيدة لإنتقاء مراجع البحث الحالي.
- مساعده الدراسات السابقة والبيئات المختلفة التي اجريت فيها في صياغه استبيان مناسب.
- التعرف على وسائل إحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

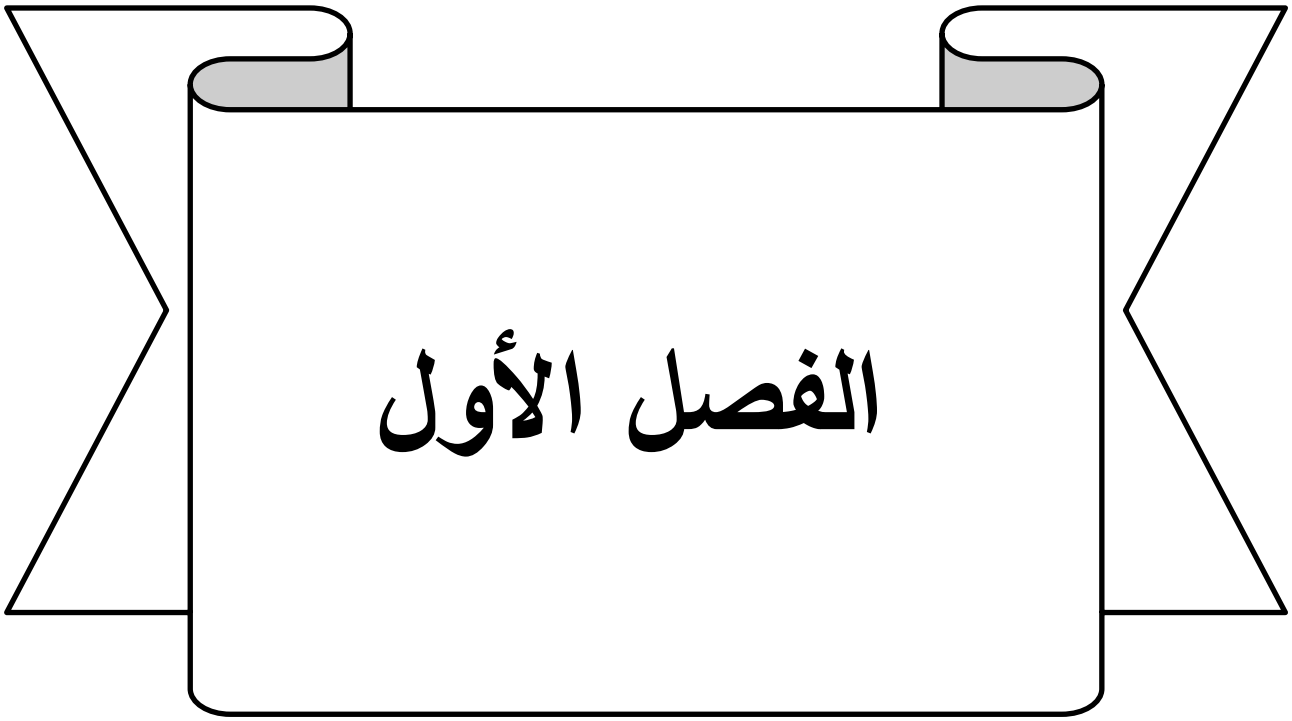
الفصل الأول

تمهيد:

تشير معظم المشاكل التي يواجهها تواجه القطاع المصرفي في الوقت الراهن الى الفشل في وضع الاستراتيجية لتكون البوصلة التي توجه القطاع وتحدد لها الاتجاه الصحيح الذي يجب عليها أن تسير فيه لتصل الى ما تريد بسبب تواجدها في بيئة تنافسية للغاية إذ يصعب على القطاع البقاء والنمو والتوسع على المدى الطويل، إذا لم يكن لديها منهج استراتيجي واضح مما يعني ضمنيا مجموعة من القرارات والإجراءات التي يتخذها صناع القرار لتحقيق أهداف هذا القطاع، إنه ليس سوى تحديد الاستراتيجيات وتطبيقها لتحسين مستوى أدائها وتحقيق الهيمنة.

تعد صياغة الاستراتيجية من أهم الأدوات الحديثة التي تمكن القطاع المصرفي من استشراف مستقبله في بيئة تتسم بالتغير المستمر، واختيار أفضل السبل للحفاظ على موارده واستغلالها بشكل رشيد، ومن خلال ذلك ضمان الربحية والنمو أمام منافسيه ويساعدها على حسن التصرف.

يهدف هذا الفصل الى دراسة وتحديد المفاهيم والطرق العلمية الخاصة بالأنشطة الاستراتيجية المختلفة على صعيد القطاع المصرفي، لذلك سيتم مناقشة المباحث أدناه لتغطية هذا الفصل وعلى وفق الآتي:

* المبحث الأول: مفهوم المخاطر المالية
* المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية ومسبباتها
* المبحث الثالث: أدوات قياس إدارة المخاطر المالية

المبحث الأول: مفهوم المخاطر المالية

تُعد المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عمليات المؤسسة، وتواجه هذه الأخيرة حاليًا مجموعة متنوعة من المخاطر متفاوتة الشدة في مختلف المؤسسات المالية. ولذلك، فإن تحميل ودراسة جميع المخاطر وإدارتها بشكل صحيح هو أحد العوامل التي تضمن نجاح المؤسسة واستقرارها. لفهم إدارة المخاطر والدور الذي تلعبه بشكل أفضل.

المطلب الأول: تعريف المخاطر

قد يلزم مفهوم المخاطر تعريف لأنه مصطلح لا لبس فيه يستخدمه الجمهور إذا قال المتحدث: "هناك خطر أو مخاطرة في شيء ما"، فسوف يفهم المستمع أنه يتحدث عن نوع من الوضع غير المؤكد، وحدوث النتيجة المرغوبة، واحتمال أن تكون النتيجة مما لا تريده النفس.

وهذا بالضبط ما تعنيه المخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى موقف نواجه فيه احتمالات، قد يحدث كلاهما، ودراسة المخاطر هي موضوع العديد من العلوم الاجتماعية بما في ذلك الإحصاء، والإدارة المالية والتأمين، فلا شك أن كلاً من هذه العلوم ينظر إلى خطره وله خصائصه الخاصة التي تميزه عن العلوم الأخرى.

لقد تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بالمخاطر ومن أهم التعريفات التي توقفنا عليها:

التعريف الأول: يتم تعريف المخاطر على أنها احتمالية الفشل في تحقيق المنافع المتوقعة، أو مدى اختلاف المنافع مقارنة بتلك المتوقع الحصول عليها نتيجة لتأثير مجموعة متنوعة من العوامل التي تساهم في تحقيق قيمة التدفق[1]

التعريف الثاني: عرف القاموس "المخاطر بأنها عوامل خارجية سلبية محتملة أو هي أحداث أو ظروف أو قرارات يمكن أن تحدث تأخيرا شديدا في تحقيق أغراض المشروع ونواتجه أو أن تحول دون تحقيقها وتكون عادة خارجية بدرجة كبيرة أو تامة عن نطاق سيطرة إدارة المشروع "[2]

التعريف الثالث: عرفت المخاطر أيضا على انها " الخسارة المادية المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة حدوث حادث معين ويتضرر منه الأشخاص أو الممتلكات أو الغير"[3]

[1] شوقي بورقبة ،هاجر زراقي ،**إدارة المخاطر الإنتمانية في المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر و التوزيع ،الأردن ،201 5 ص93

[2] سمير الشويكي ،**المعجم الإداري** ،الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن ،2006، ص 285

[3] محمد أحمد أبو زيد، **مبادئ التأمين**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2010، ص12

من خلال التعريفات سالفة الذكر يمكن القول أن المخاطر هي حالة من عدم اليقين بشأن تحقيق ظاهرة معينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان والأنشطة المختلفة التي يقوم بها.

المطلب الثاني: تعريف المخاطر المالية

التعريف الأول: المخاطر المالية هي المخاطر المتمثلة في عدم قدرة الشركة على إستحقاق إلتزاماتها في تسديد ديونها وهذا بدوره قد يعني أن المستثمرين المحتملين سيخسرون الأموال المستثمرة في الشركة، أي أنه كلما زادت ديون الشركة، زادت المخاطر المالية المحتملة.[1]

التعريف الثاني: هي عملية حل الشكوك التي تفرضها الأسواق المالية، بما في ذلك تقدير المخاطر المالية التي تواجهها المنظمة، وتطوير استراتيجيات الإدارة التي تتفق مع الأولويات والسياسات الداخلية، والتعامل مع المخاطر المالية بطريقة توفر للمنظمة ميزة تنافسية.

التعريف الثالث: هي ضمان توافق الإدارة والجهات التشغيلية وأصحاب المصلحة ومجلس الإدارة بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بالمخاطر. تتطلب إدارة المخاطر المالية اتخاذ قرارات تنظيمية بشأن المخاطر المقبولة في مواجهة المخاطر الأخرى، واستراتيجية سلبية تتمثل في عدم اتخاذ أي إجراء لقبول جميع المخاطر بشكل افتراضي.[2]

التعريف الرابع: تعرف المخاطر المالية بأنها إرتفاع مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء الى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه ان يؤثر سلبا على المردودية المؤسسة. [3]

المبحث الثاني: أنواع المخاطر المالية ومسبباتها

المطلب الأول: أنواع المخاطر المالية

تتعدد المخاطر المالية نذكر ما يلي[4]:

1 – مخاطر المقابلات: وترتبط معظمها بالتغيرات التي تحدث في الأسواق المالية، ولكن يمكننا تقسيم المخاطر إلى ما يلي:

أ – مخاطر مرتبطة بالقرض الممنوح : والذي يتطلب من البنوك أخذ ضمانات ثابتة اتجاهها.

[1] **https://the-arabic-entrepreneur.com** ،le 10/12/2023 19:30

[2] كارين أ.هورشر، **أساسيات إدارة المخاطر المالية** ،دار الحورية للنشر والتوزيع،مصر،القاهرة،2008،ص21

[3] إلياس بن الساسي،يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص459

[4] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،مصر، 2019، ص 34

ب – مخاطر تتعلق بالمواد الأولية: هي الأموال التي يتم إنشاؤها أثناء الدفع أو التسوية، بين تسليم البضائع واسترداد القرض. على سبيل المثال، تقدم البنوك القروض للمؤسسات أو الأفراد عن طريق خصم الأوراق التجارية مقابل السلع.

ج – **مخاطر الأوراق المالية والمشتقات المالية:** وهي أدوات حديثة للأسواق المالية العالمية للتعامل مع المخاطر المتعلقة بالسلع والخدمات، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر أسعار الأوراق المالية، ويتم التعاقد عليها حاليًا وسيتم تنفيذها أو لن يتم تنفيذها في المستقبل. بما في ذلك المشتقات المالية، وهي العقود المالية التي تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والأصول المادية بموجب العقد.

2 – مخاطر عدم التسديد Luquidite : بالنسبة للمؤسسة، هذا يعني أنه ليس من الممكن تعبئة الأصول للوفاء بالتزامات معينة لفترة معينة من الزمن. وهنا تعتمد البنوك على قدرتها على تمويل الأصول غير السائلة.

3 – مخاطر الصرف: تشير مخاطر المعاملات إلى تحويل عمليات البنك من دولة لأخرى، وأهم أشكالها هو الربحية المحتملة للبنك إذا تحول تقييم عملياته من عملة إلى أخرى.

4- مخاطر معدل الفائدة Risque de taux : قروض مخاطر أسعار الفائدة للمنظمة القروض التي تظهر مدى إمكانية تحقيق الربحية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

5- المخاطر العملياتية Risque opérationnelles : المخاطر الناجمة عن التنفيذ غير الصحيح أو فشل نظم المعلومات وكل ما يتعلق بنظم الإدارة الآلية والأنظمة الإدارية الآلية، والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ – **مخاطر قلة خبرة موظفي البنك:** يمكن أن يؤدي عدم خبرة موظفي البنك إلى ارتكاب أخطاء في هذا المجال الحساس. فعدم إلمام الموظفين بالسؤال عن العملاء وسمعتهم المالية وإجراء التحليل اللازم للبيانات المالية للعملاء يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة حتى لو أخذ البنك الضمانات اللازمة. لذلك يجب على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتطوير مهاراتهم من خلال تنظيم دورات تدريبية تتعلق بزيادة معرفة الموظفين وتحسين مهاراتهم وتغيير سلوكهم.

ب – مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة: يؤدي عدم وجود موظفين أكفاء يتمتعون بخبرة واسعة مع المقترضين إلى عدم كفاءة استخدام الأموال المقترضة. وعند الاستفسار عن المقترضين المحتملين، تطلب البنوك من العملاء تقديم قائمة بالموظفين الرئيسيين وسيرة ذاتية موجزة لكل موظف..

المطلب الثاني: مسببات المخاطر المالية

يمكن إيجاز أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية بالتالي:[1]

– تقلبات أسعار الفائدة والصرف.

– السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.

– التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية.

– عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

– عولمة الاسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

– ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين.

– الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها، خاصة في حالة استخدامها من قبل المضاربين الساعين لتحقيق أرباح سريعة دون التحوط.

– المنافسة الشديدة وما ينتج عنها من انخفاض الأرباح.

– القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.

[1] محمد عادل ناولو،**إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى،دار سورية الفتاة، سوريا،2022، ص3

المبحث الثالث: أدوات قياس المخاطر المالية

يعتبر قياس حجم المخاطر دليلاً لما يجب القيام به، ومن خلال مراجعة أدبيات الإدارة المالية بشكل عام، يمكن تحديد عدد من المقاييس الإحصائية أو المالية لتحديد مستويات المخاطر النسبية يمكن تقسيم أدوات قياس المخاطر المالية إلى مقاييس تعتمد على الأدوات الإحصائية و مقاييس تعتمد على أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

يعتمد قياس المخاطر المالية على قياس قدرة الكيان على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأطراف الثالثة، لا سيما الدائنين، في الوقت المحدد وتحقيق صافي التدفقات النقدية للمساهمين.

ويعتمد قياس المخاطر المالية على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال عليها كمؤشرات تقريبية للحالة المتوقعة للكيان من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للكيان وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات التقييم والتزامات الكيان.

تتضمن بعض أهم النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي[1]:

- نسبة المديونية؛
- نسبة التداول؛
- درجة الرافعة الكلية؛
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون؛
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل؛
- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويل الأجل؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

المطلب الثاني: الأدوات الاحصائية لقياس المخاطر المالية

تعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التباين في قيمة متغير مالي ذي أهمية أو الحساسية للتغيرات في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات:[2]

[1] صويلح سلوى،**أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجيستر، التخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2017-2018،ص72

[2] عبد القادر شلالي،علال قاشي، **مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أمحند أولحاج بالبويرة، يومي 26-2013/11/27

1. المدى: هو الفرق بين أعلى وأدنى قيم للمتغير المالي محل الاهتمام ويمكن استخدامه كمؤشر لتحديد المستوى النسبي للمخاطر. وكلما ارتفعت قيمة النطاق، ارتفع مستوى المخاطر المرتبطة بالمتغير المالي محل الاهتمام.

2. التوزيعات الاحتمالية: وهو يوفر أداة أكثر كمية من قياس المدى من خلال تتبع سلوك المتغيرات المالية وتحديد القيم المتوقع حدوثها في ظل الأحداث المحتملة. ويتم تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم واستخدامه لمقارنة مستويات المخاطر المرتبطة بعدة أصول مستقلة، مما يسمح بالتمييز بين الأصول، فكلما كان توزيع الاحتمالات أوسع نحو أقصى الحدود، كلما ارتفع مستوى المخاطر.

3. الإنحراف المعياري : وهو المقياس الإحصائي الأكثر استخدامًا للمخاطر الكلية المرتبطة بالمتغير المالي. وهو يقيس مدى تشتت قيم المتغير محل الدراسة حول قيمته المتوقعة؛ فكلما ارتفعت قيمة الانحراف المعياري ارتفع مستوى المخاطرة.

4. معامل الإختلاف : معامل التباين هو مقياس نسبي لدرجة التشتت من أجل الربط بين المخاطر والعائد. لذلك، عند مقارنة العديد من الأصول المستقلة التي تختلف عن بعضها البعض من حيث العائد والمخاطر، يكون معامل التباين أكثر دقة واستحسانًا من الانحراف المعياري. يُعبِّر معامل التباين عن درجة المخاطرة لكل وحدة عائد؛ فكلما زادت قيمته، زاد مستوى المخاطرة.

5. معامل بيتا: حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائدات السوق أو للتغيرات في أسعار الفائدة المصرفية ارتفاع معامل بيتا يعني ارتفاع الحساسية وبالتالي ارتفاع المخاطر.

إن المخاطر المالية أمرا بالغ الأهمية، لإنها تمثل الأساس الموضوعي لكل مؤسسة، و تعتبر المخاطر من المصطلحات التي يتكرر استخدامها بشكل كبير في أدبيات الإدارة المالية فأي خطوة أو إجراء تتخذه المؤسسة ترافقه درجة معينة من المخاطر.

خلاصة:

إن المخاطر المالية تشير إلى إمكانية الخسارة نتيجة لتقلب ظروف السوق المالية، وقيم الاستثمار، أو الأحداث الاقتصادية. وتشمل مجموعة متنوعة من الأنواع، بما في ذلك مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، والمخاطر القانونية/التنظيمية.

الفصل الثاني

تمهيد

تنشط المؤسسات المالية في بيئة متقلبة و هذا ما يهدد إستقرارها و يجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها, و قد تؤثر سلبا على إستمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها ومع مرور الزمن إزدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة إرتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد كما زادت التقلبات والمفاجآت مما سمح بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها وإستمرارها وتجددها ، إضافة إلى ذلك فان عدم إستقرار المحيط وإحتدام المنافسة في محيط يتسم بحالة عدم التأكد جعل من الصعب إجراءات تقديرات دقيقة أو التحكم في تسييرها، لذلك سيتم مناقشة المباحث أدناه لتغطية هذا الفصل وعلى وفق الآتي:

* المبحث الأول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر
* المبحث الثاني: مفهوم إدارة المخاطر
* المبحث الثالث: نظام إدارة المخاطر في القطاع المصرفي
* المبحث الرابع: الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية

المبحث الاول: لمحة تاريخية لإدارة المخاطر

يسعى الانسان منذ القدم للبحث عن انجع السبل التي تكفل له ولأسرته الأمان في حياته وبعدها، وهو ما يتجلى في الاهتمام حتى لدى المدنيات المتعاقبة، إذ حاول الانسان بما أوتي من فكر وثقافة وتقدير للمستقبل ان تكون القرارات التي يتخذها في حياته صائبة ودقيقة، أي تجنب القرار غير الحكيم الذي ينجر عنه مختلف الأخطار والخسائر الناجمة عن ذلك.

المطلب الأول: التطور التاريخي لإدارة المخاطر

جدول رقم (01): مراحل التطور التاريخي لإدارة المخاطر

العصر	السمات الرئيسية	المستجدات / المساهمات البارزة
العصور القديمة	كانت إدارة المخاطر تركز على غرائز البقاء، وتتعلق بشكل أساسي بالغذاء والمأوى والسلامة الجسدية.	ظهور أشكال بسيطة من تجميع المخاطر والمساعدة المشتركة. قامت الحضارات القديمة بممارسة التخفيف من المخاطر من خلال تنويع مصادر الغذاء والصيد المشترك.
العصور الوسطى	أصبحت ممارسات إدارة المخاطر أكثر هيكلة مع ظهور النقابات وشبكات التجارة المتزايدة.	أدت التجارة البحرية إلى تطوير أشكال مبكرة من التأمين البحري لحماية ضد مخاطر الرحلات البحرية. تأسست النقابات لحماية الأعضاء من الإفلاس الفردي، مما أدى إلى إنشاء آليات لتقاسم المخاطر.
النهضة	شهد العصر ظهور التجارة والمالية الحديثة، مع تشكيل إدارة المخاطر أكثر تشكيلاً.	أسس تأسيس لويدز لندن في أواخر القرن السابع عشر الأساس لممارسات التأمين الحديثة. بدأت علم الاحصاء في التطور، مما يتيح تقييم المخاطر وتسعير الأقساط بدقة أكبر للتأمين.
الثورة الصناعية	أدت الصناعة السريعة إلى الحاجة إلى استراتيجيات إدارة مخاطر أكثر تطوراً.	أدت ظهور المصانع والتحضر إلى ظهور مخاطر جديدة، مما أدى إلى توسيع أسواق التأمين لتغطية الأضرار المادية والمسؤولية وتعويض العمال. بدأت ممارسات إدارة المخاطر في تضمين أساليب إحصائية وتقنيات تقييم المخاطر.

أدت نشر رسالة لويس باكيلييه عن نظرية التكهن (1900) إلى مفهوم المشيات العشوائية ووضعت الأسس لنظرية محفظة الأوراق المالية الحديثة. أظهرت الكساد الكبير (1929) الحاجة إلى تحسين ممارسات إدارة المخاطر، مما أدى إلى تطوير إطارات تنظيمية ونماذج للمخاطر.	ظهور المالية الحديثة والتقدمات في الرياضيات وضعت أساساً لنظرية إدارة المخاطر الحديثة.	بداية القرن العشرين
أنشأت لجنة بازل للرقابة على البنوك معايير دولية لكفاءة رأس المال المصرفي (اتفاقيات بازل)، وشكلت ممارسات إدارة المخاطر في قطاع البنوك. ظهور أسواق الأدوات المشتقة والهندسة المالية أدى إلى ظهور أدوات جديدة لإدارة وتحويل المخاطر.	أدت العولمة والتقدم التكنولوجي إلى تقديم تحديات وتعقيدات جديدة في إدارة المخاطر.	نهاية القرن العشرين
تولد الرقمنة المتزايدة للعمليات التجارية كميات هائلة من البيانات، مما يتيح نمذجة وتحليل المخاطر بشكل أكثر تطوراً. ثورة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي غيّرت تقييم المخاطر وعمليات اتخاذ القرار بشكل كبير. أصبح الأمن السيبراني مجالا حر.	ظهرت إدارة المخاطر المدفوعة بالتكنولوجيا، مع التركيز على تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات.	القرن الحادي والعشرين

المصدر: Tony Merna, Faisal AL-Thani,**Corporate Risk Management**,2nd Edition,2012,p 69

المطلب الثاني: مقاربة تاريخية حول إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من تقارب التطبيقات الهندسية في البرامج العسكرية والفضائية مع النظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وقد استند التحول في الفكر من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر إلى علم الإدارة، مثل تحليل التكلفة والعائد والتوقعات والنهج العلمية في اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم اليقين، وبذلك ظهر مصطلح إدارة المخاطر لأول مرة في مجلة هارفارد بيزنس ريفيو في عام 1956.

وطرح المصطلح فكرة مختلفة تمامًا وهي أنه يجب أن يكون هناك شخص ما داخل المؤسسة مسؤول عن الإدارة البحتة للمخاطر التنظيمية، وكان البنك من أوائل المؤسسات التي قامت بإدارة المخاطر وممارسة إدارة المخاطر، ومن خلال التركيز على إدارة خصوم الأصول، وجدت البنوك أن هناك طرقًا أكثر فعالية للتعامل مع المخاطر من خلال منع الخسائر، وفي حالة عدم إمكانية تجنب الخسائر، الحد من تأثيرها.

وقد اتسع نطاق استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات، لا سيما المؤسسات المالية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار على الرغم من أن إدارة المخاطر لها جذورها في شراء التأمين، إلا أن الحجة القائلة بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي ليست صحيحة في الواقع، فإن ظهور إدارة المخاطر مثّل تحولاً جذرياً وثورياً في الفلسفة ورافقه تغيير في التفكير حول التأمين، فبالنسبة لمديري التأمين، لطالما كان التأمين هو النهج القياسي للتعامل مع المخاطر، وفي حين أن إدارة التأمين تشمل تقنيات غير تأمينية (مثل عدم التأمين والاحتفاظ بالموجودات ومنع الخسارة)، إلا أن هذه التقنيات هي الاستثناء.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر على مدى فترة من الزمن حيث تزامنت حركة إدارة المخاطر في الاقتصاد مع ظهور إعادة التأمين.

تقييم لمناهج كليات إدارة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة عندما قررت جمعية مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في عام 1975، بدأت فلسفة إدارة المخاطر في الانتشار من منظمة إلى أخرى، وبما أن هذا التغيير كان مؤشراً على حدوث تحوّل، بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين في نشر مجلة باسم إدارة المخاطر، ونشر قسم التأمين في جمعية الإدارة الأمريكية مجموعة واسعة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، كما طورت جمعية التأمين الأمريكية برنامجاً تعليمياً لإدارة المخاطر تضمن سلسلة من الامتحانات طورت جمعية التأمين الأمريكية برنامجاً

تعليمياً في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك سلسلة من الامتحانات، وبالفعل تم نقل العديد من المفاهيم التي نشأت في الفصول الدراسية الأكاديمية وتطبيقها في عالم الأعمال.[1]

المبحث الثاني: مفهوم إدارة المخاطر

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

"الإدارة الآمنة هي حجر الزاوية في الإدارة الكفؤة" ، هذه الكلمات قالها هنري فايول، المعروف بأبي الإدارة وتتطلب الإدارة الآمنة حتماً وجود قيادة كفؤة تتمثل مهمتها الرئيسية في توقع وتجنب التهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة والفرص التي قد تتاح لها، ووضع خطة استراتيجية لاستغلالها، ويضطلع بهذا الدور الاستراتيجي فريق متخصص في إدارة المخاطر.[2]

إدارة المخاطر هي عملية تقييم ومراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالأنظمة التشغيلية داخل المؤسسة، وهي نشاط إداري يسعى إلى التحكم في المخاطر وإدارتها من خلال تحديد المخاطر وقياسها وتقليلها أو تقليلها إلى أدنى مستوى، مما قد يضر بالمؤسسة على المدى القصير أو الطويل.

يعتبر الباحثون المتخصصون في علم الاقتصاد وعلوم الإدارة أن إدارة المخاطر هي نهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات تتوقع الخسائر الطارئة المحتملة وتقلل من احتمالية وقوع الخسائر أو الأثر المالي في حال وقوع الخسائر.

يعتبر الشخص أن إدارة المخاطر هي نهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات تتوقع الخسائر الطارئة المحتملة وتقلل من احتمالية الخسارة أو الأثر المالي في حال حدوث خسارة.[3]

توجد تعريفات مختلفة لمفهوم إدارة المخاطر، إلا أنها تتقاطع في الغرض العام من هذا التخصص الإداري، وهو تحديد المخاطر ووضع استراتيجيات للتصدي لها والتخفيف من فاعلية المخاطر والآثار السلبية الناجمة عنها، ولعل أهم التعاريف التي تبرز مفهوم إدارة المخاطر هي:

[1] لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته سعيدة)** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،التخصيص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،الجزائر ،2011-2012 ص 25

[2] عراوة عبد العزيز : **إدارة الجودة الشاملة كرؤية لإدارة المخاطر في الجامعات** ،مجلة البديل الإقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة ج 1 ، ع2 ،ديسمبر 2014 ،ص 89

[3] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- شركات-بنوك)**، دار للنشر والثقافة ،الإسكندرية، 2007، ص 50

التعريف الأول: هي عملية ديناميكية يتم من خلالها اتخاذ مجموعة من التدابير المناسبة للتعرف على المخاطر التي تؤثر على الأهداف والاستجابات للمخاطر والقرارات المتخذة فيما يتعلق بالاختبارات المتاحة ومعالجتها.[1]

التعريف الثاني: هي مجموع الأنشطة والسياسات المتعلقة بالوصول إلى تدابير محددة للتحكم في المخاطر والهدر وتقليل الخسائر الناتجة عن ذلك، والتخفيف من درجة المخاطر الناتجة عن ذلك، مع تخفيض تكاليف تنفيذ هذه السياسات والأنشطة.[2]

التعريف الثالث: هي عملية رصد المخاطر وتحديدها وقياسها والتحكم فيها ومراقبتها ومراقبتها لضمان فهمها بشكل جيد وضمن الحدود المقبولة، وهو إطار عمل معتمد من مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بالمخاطر.[3]

التعريف الرابع: هي تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقلها تكلفة من خلال اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مواجهتها، وكذلك اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الأهداف المرجوة.[4]

ويتبين من خلال التفحص والتأمل في التعريفات السابقة لإدارة المخاطر أنها تتركز في النقاط الآتية:

– إدارة المخاطر هي إجراء وقائي يهدف إلى تقليل احتمال الخسارة أو الفشل من خلال الحفاظ على الاستقرار.

– تهدف إدارة المخاطر إلى تجنب احتمال إفلاس المؤسسة.

– إدارة المخاطر هي طريقة لضمان التحوط من المخاطر التي تواجهها المؤسسة، بحيث يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، وبقدر الإمكان وضع استراتيجيات للتقليل من أعراضها السلبية والتكيف معها من خلال إبقائها ضمن حدود التحمل والضوابط التي ترتاح لها الإدارة تطويرها.

[1] طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، مصر، 2008،ص 341

[2] طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 350

[3] مختار بونقاب ومريم بالأطرش : **مبدأ إدارة المخاطر في المصالح الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**،مجلة أوراق إقتصادية، مج 03 : ع: 01 ، جوان 2019 ،ص 48

[4] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **إدارة المخاطر والتأمين**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان ، الأردن،2007، ص 55

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر

إن الغرض من إدارة المخاطر لا يقل أهمية عن أي إدارة أو قسم أو فرع آخر في المؤسسة، ويرجع ذلك إلى أن إدارة المنظمة تعني في الأساس أن كل فرد يجب أن يؤدي واجباته بحكمة بما يحقق مصلحة المؤسسة توفر معظم المنظمات الإرشاد والتوجيه لصانعي القرار في شكل أهداف من المنظور التنظيمي، يشير مصطلح أهداف النتائج طويلة الأجل من خلال إدارة المخاطر إلى الأهداف التي يجب تحقيقها من خلال إدارة المخاطر البحتة، ويمكن أن توفر هذه الأهداف بعد ذلك إطارًا لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يتعلق جميع المخاطر.[1]

بطبيعة الحال، لدى المنظمة عدد من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما أن معظم الوظائف والإدارات والمستخدمين لديهم أهداف وغايات يريدون تحقيقها، وبالتالي فإن أمامنا العديد من الأهداف، فنستبعد تلك التي تعيق حسن سير العمل في المؤسسة أو تتعارض مع جهودها، ونختار تلك التي تعتبر الأكثر أهمية ونجاحًا وفعالية وأولوية، وبالتالي نقلل من حجم ونسبة المخاطر.

وفي ضوء هذه الطرح نجد أنفسنا أمام عدة أهداف لا يمكن المرور دون إبرازها، فيتبادر لأذهاننا التساؤلات الآتية:

ما الفائدة التي ترجوها المؤسسة المالية في تحكمها الجيد في إدارة المخاطر ؟ ولماذا تولي هذه المؤسسة أهمية لنشاطات إدارة المخاطر وفاعليتها؟

1. اختيار الهدف الرئيسي

يعرّف ويليامز هين إدارة المخاطر بأنها "تقليل الآثار السلبية للمخاطر بأقل تكلفة ممكنة من خلال تحديد المخاطر وقياسها والتحكم فيها".[2]

أما hedgfs mehr فيقولان في كتابهما الكلاسيكي إدارة المخاطر: مفاهيم وتطبيقات" إن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:

- **أهداف ما قبل الخسارة**

- **أهداف ما بعد الخسارة**

[1] عبدلي لطيفة ، **مرجع سابق**، 07
[2] نفس المرجع أعلاه ، ص 56

جدول رقم (02): الأهداف في كل فئة

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
الإقتصاد	البقاء
تقليل التوتر	مواصلة النشاط
أداء الإلتزامات المفروضة خارجيا	إستقرار الأرباح
المسؤولية الإجتماعية	إستمرارية النمو
	المسؤولية الإجتماعية

المصدر :طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد–شركات–بنوك)**، دار للنشر والثقافة،الإسكندرية، 2007، ص 147

وعن الأهداف المرجوة لإدارة المخاطر تمثله النقاط التالية:

– البقاء والإستمرارية:

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في ضمان بقاء المؤسسة ككيان فعال. وبهذا المعنى، فإن الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور فرعي في التسلسل الهرمي للأهداف التنظيمية.

لا يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر، مهما كان، في المساهمة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الأخرى للمؤسسة، بل في ضمان عدم إعاقة تحقيق الأهداف الأخرى بسبب الخسائر التي قد تحدث بسبب المخاطر المحضة وبعبارة أخرى، فإن الهدف الأهم ليس تقليل التكاليف، ولا المساهمة في أرباح المؤسسة، ولا الامتثال للمتطلبات القانونية، ولا القيام بأي شيء يتعلق بالمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة، ولكن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المنظمة ككيان اقتصادي يفرض بيئة الأعمال، هو الحفاظ على الفعالية التشغيلية للمؤسسة.

بالإضافة إلى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر، هناك أيضًا أهداف ثانوية، بما في ذلك:

– استقرار الأرباح:

ينبع هدف الأرباح المستقرة من تأثير التقلبات الكبيرة في الأرباح على المتاجر والأطراف الثالثة، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة على التقلبات الكبيرة في الأرباح ويفضل المستثمرون عمومًا تدفقات

الأرباح المستقرة. يمكن لإدارة المخاطر أن تساهم أيضًا في الأداء العام للشركة من خلال الحد، قدر الإمكان، من التقلبات في الأرباح الناشئة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة. وعلاوة على ذلك، فإن الحد من تقلبات الأرباح يزيد أيضاً من التوقعات الضريبية على الخسائر ويقلل من الضرائب على الأرباح.

- تقليل القلق:

إن الهدف من الحد من التوتر والقلق هو ما يسميه هيدس ومهر هدف "النوم المريح" – راحة البال التي تأتي من معرفة أن جميع التدابير المناسبة قد اتخذت للتعامل مع الوضع المعاكس.

إذا تُركت المنظمة دون حماية ولم تعرف الإدارة ما إذا كانت الأوضاع المعاكسة قد تمت معالجتها، فإن عدم اليقين والقلق النفسي يمكن أن يصرف انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، وفي الحالات القصوى، يمكن أن يكون للقلق الناشئ عن عدم اليقين بشأن بقاء المنظمة آثار ضارة على صحة ورفاهية فريق إدارة المنظمة في الحالات القصوى، يمكن أن يكون للقلق الناشئ عن عدم اليقين بشأن بقاء المؤسسة تأثير ضار على صحة ورفاهية إدارة المؤسسة المالية.

في الحالات القصوى، يمكن أن يكون للقلق الناشئ عن عدم اليقين بشأن بقاء مؤسسة تأثير ضار على صحة ورفاهية فريق إدارة المؤسسة، كما أن القلق يستنزف كميات هائلة من الطاقة من المنظمة.

- تعظيم القيمة:

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي لأي وظيفة أخرى في أي مؤسسة، وهو تعظيم القيمة المؤسسية. يرى دفري نيل أن الهدف من الإدارة بشكل عام والإدارة المفوضة بالمسؤوليات (بما في ذلك مديري المخاطر) هو تعظيم القيمة.

ووفقًا لهذا المنظور، ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر وفقًا لمعيار ما إذا كانت تساهم في تعظيم القيمة.

على الرغم من أن تعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة وهو معيار معقول لتقييم القرارات التنظيمية، إلا أن هذا المعيار له عيب أن هذا الهدف (تعظيم القيمة) يرتبط بشكل أساسي بالشركات المدرجة في البورصة التي يتم تداول أسهمها في البورصة. كما أنه أحد أهداف إدارة المخاطر في المؤسسات المالية:[1]

[1] جمال معتوق،**إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة حالة مقارنة بين سوقين ماليين**،أطروحة دكتوراه إشراف:أ.د يحي سعدي،تخصص:علوم تسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،2016،ص169

– حماية مؤسسات التأمين من مختلف الخسائر ومواجهة حالات عدم التأكد.

– التخفيف من أثر تحقيق المخاطر من خلال وضع السياسات المثلى التي تهدف إلى تلبية أو تقليل الخسائر المتوقعة بأقل تكلفة ممكنة وفي حدود قدرات المؤسسة.

– إن عملية إدارة المخاطر لا تمكّن المنظمة من تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال أنشطتها فحسب، بل تمكنها أيضاً من تقليل الخسائر الناتجة عن ذلك من خلال اعتماد ممارسات فعالة لإدارة المخاطر، وبالتالي ضمان بقاء المؤسسة حتى بعد وقوع المخاطر.

– تحدد إدارة المخاطر أنواع التأمين الأكثر خدماتية ومخاطرة وربحية في المؤسسة، مما يقلل من عدم اليقين ويقلل من التعرض للمخاطر والموارد.

– تعمل إدارة المخاطر على تحسين الأداء والأهداف وتمكن من تحسين العمليات المالية من خلال تجنب المفاجآت والطوارئ، واتخاذ تدابير التخفيف من المخاطر وتحسين تخصيص الموارد والمخاطر بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركات التأمين وإعادة التأمين.

المبحث الثالث: نظام ادارة المخاطر في القطاع المصرفي

نظرا للمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها المؤسسات، توجب عليها إدارتها بطريقة فعالة من خلال مجموعة من الطرق والقواعد.

المطلب الأول: تقنيات إدارة المخاطر

نظرا لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم نحاول التعامل معها من خلال الطرق التالية :

1– تفادي المخاطرة: يعتبر تفادي المخاطرة الذي يعني تجنب الخسارة أو الضرر الذي يلحق بالممتلكات بسبب تحقق الخطر من أكثر الطرق فعالية، حيث يمكن تجنب المخاطر تماماً إذا اتبع تفادي المخاطرة.[1]

2– تحمل الخطر: يستند افتراض وتحمّل المخاطر على قبول الفرد للمخاطر التي يتعرض لها المؤمن له واستعداده لتحمل عواقب الخسارة المالية.[2]

[1] أبو بكر عيد أحمد،**دراسات وبحوث في التأمين (بحوث علمية محكمة)**،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص389

[2] أبو بكر عيد أحمد،وليد إسماعيل السيفو،**إدارة الخطر والتأمين**،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2009،ص69

3- نقل الخطر بموجب هذه الطريقة، يتم نقل المخاطرة إلى طرف آخر وفي مقابل دفع مقابل معين لذلك الطرف، يحتفظ مالك الشيء الأصلي للمخاطرة بملكية ذلك الشيء.

4- تقاسم المخاطر: تقاسم المخاطر هو حالة خاصة من حالات نقل المخاطر وشكل من أشكال الاحتفاظ بالمخاطر.

عندما يتم تقاسم المخاطر، يتم نقل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ولكن تقاسم المخاطر هو شكل من أشكال الاحتفاظ بالمخاطر حيث يتم الاحتفاظ بالمخاطر المنقولة إلى المجموعة مع مخاطر أعضاء المجموعة الآخرين. يمكن للأفراد والمنظمات القيام بتقاسم المخاطر بطرق متنوعة.

ومن الأمثلة البارزة على تقاسم المخاطر هو عندما يقوم عدد كبير من الأشخاص بتجميع استثماراتهم، حيث يقوم عدد كبير من المستثمرين بتجميع رؤوس أموالهم ويتحمل كل منهم جزءًا فقط من مخاطر فشل القطاع.[1]

المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر

تتم إدارة عملية إدارة المخاطر من خلال سلسلة من الخطوات، بما في ذلك:[2]

1 – تحديد المخاطر: التعرض للمخاطر المختلفة ذات الأهمية، وتحديد مصدر الخطر أو الخطر نفسه، بحيث يمكن التحقيق في عواقبه.

2 – التعرف على المخاطر التي تواجهها المؤسسة المالية: ويتم التعرف على ذلك من خلال:

– التحديد المعتمد على الأهداف؛

– التحديد المعتمد على عملية تحليل السيناريو لخلق سيناريوهات مختلفة كبدائل لتحقيق الهدف المسطر؛

– التحديد على أساس التصنيف من خلال تفصيل جميع مصادر الخطر المحتملة.

3- المراقبة: قدرة الإدارة على مراقبة هذه المخاطر وفق معايير مناسبة واتخاذ القرارات المثلى لتعظيم عوائد المؤسسة المالية وزيادة الكفاءة الاقتصادية مقابل التحكم في المخاطر.

[1] لطيفة عبدلي،مرجع سابق ذكره،ص22

[2] حمداني زهرة،**إشكالية تداول الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران،2012،ص ص 157-158

4- التقييم: يتم تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية من حيث حدتها واحتمالية تسببها في خسائر، وتعتمد في المقام الأول على تحديد وسعي قياس الجوانب المختلفة لأنشطتها المحفوفة بالمخاطر، وكذلك التأكد من سلامة ضوابطها الداخلية وعملياتها التنظيمية والإدارية من خلال:

- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال الأنظمة المعلوماتية المناسبة.
- مراجعة المؤسسة لكافة المخاطر المحتملة.

المبحث الرابع: الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية

تعتبر الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية جزءًا أساسيًا من أي استراتيجية تتبناها مؤسسة مالية، حيث تساهم بشكل واضح في تحقيق التوازن الأمثل بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها، وبالتالي ضمان أفضل استخدام للموارد التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وذلك لأن القضاء على المخاطر يعني القضاء على العوائد المتوقعة. تتعامل إدارة المخاطر المالية مع العلاقة بين العائد المطلوب والمخاطر المتوقعة وتستخدم هذه العلاقة لتعظيم قيمة المؤسسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإستراتيجية المخاطر المالية

تعتبر الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية داخل المؤسسة هدف لحماية أصولها من المخاطر البحتة، لذلك يجب معرفة كل حيثياتها وطرق المعالجة والحد من خطرها يمكن توضيح مفهوم الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية من خلال استعراض بعض التعريفات على النحو التالي:

التعريف الأول: تُعرّف الإدارة الإستراتيجية للمخاطر بأنها "عملية التعامل مع حالات عدم اليقين الناشئة عن الأسواق". وتشمل تقييم المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة المالية ووضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة هذه المخاطر بما يتماشى مع السياسات الداخلية للمؤسسة.[1]

التعريف الثاني: تشمل الإدارة الإستراتيجية للمخاطر "العمليات والإجراءات المالية التي تسعى إلى تغيير العلاقة بين العائد والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية من أجل تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة".[2]

التعريف الثالث: تقوم الإدارة الإستراتيجية للمخاطر على "استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وتستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة".[3]

ويمكن تعريف الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية على أنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة المالية بصفة مستمرة للإكتشاف المبكر للمخاطر المحتملة والوقاية منها، والحد من الأثار السلبية الناتجة عن

---

[1] Karen A. Horcher, **Essentials of Financial Risk Management**, John Wiley and Sons Ink, New Jersey, 2005,P03.مع ترجمة وبتصرف

[2] سليمان ناصر وربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي: إدارة المخاطر- التنظيم والإشراف، 08-06 اكتوبر،2012 معهد الدراسات المصرفية، الأردن، ص 14 .بتصرف.

[3] Thomas A. Stewart, **Managing Risk In The 21st Century**, Fortune Magazine, February 2000, At The Website: Http://Money.Cnn.Com/Magazines/Fortune/Fortune_Archive/2000/02/07/272815/Index. consulted 25/02/2024. مع الترجمة و بتصرف

وقوعها وإبقاءها في حدودها الدنيا بأقل التكاليف الممكنة، وتتخلص هذه الإجراءات في أربع مراحل أساسية هي:

- تحديد المخاطر التي ممكن أن تواجه المؤسسة **Risk Identification** .
- قياس التأثير المحتمل لكل خطر **Risk Evaluation** .
- تحديد كيفية التعامل مع المخاطر **Risk Treatment** .
- المراقبة والمتابعة **Monitoring and Review**.

المطلب الثاني: مقومات إدارة المخاطر المالية

تتطلب إدارة المخاطر مشاركة وتعبئة موارد واسعة النطاق وواسعة النطاق، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والفكرية، وتتطلب رؤية واضحة وأهدافاً محددة. ويؤدي وضع مبادئ توجيهية بشأن العلاقة بين المخاطر والعوامل التي تساعد على تحقيق الخسائر المتوقعة إلى تسهيل عملية إدارة المخاطر وتعزيز فعاليتها.

1- تبني ثقافة إدارة الخطر داخل المؤسسة

لقد أصبح للثقافة دورا هاما في تحقيق مفهوم إدارة الخطر داخل أي مؤسسة باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه أي نشاط يجب على المؤسسة أن تبني لنفسها ثقافة قوية تتعلق بكيفية التعامل مع الخطر وإدارته، وذلك من خلال تبني قيم الشعور بالخطر والاستعداد لمواجهته، وكذا غرس مبادئ التحلي بالمسؤولية اتجاه تحمل الخطر، بالإضافة إلى جعل مبدأ إدارة الخطر عمل يومي يلازم كافة القائمين داخل المؤسسة سواء من صاحب المؤسسة والمسئول عليها أو من العمال وذلك من خلال توعيتهم أن الخطر الذي يواجه مؤسستهم إنما يواجههم هم أيضا، الأمر الذي يستدعي ضرورة خلق إطار ثقافي عام حول تفعيل مفهوم الخطر إدارته داخل المؤسسة التي يخدم أهدافها واستراتيجياتها المستقبلية المبنية أساسا على التوقع والتنبؤ بالمستقبل الذي يغمره الغموض وما يخلفه من مخاطر.

2- تفعيل الشفافية والاتصال

إن الاتصال يلعب دورا فعالا في كيفية التعامل مع المخاطر بصفة تضمن للمؤسسة سيرورة أحسن للمعلومات الخاصة بمتغيرات المحيط المختلفة ،[1] حيث يمكن تعريف الاتصال على أنه عملية انتقال الرسائل والمعلومات بين مختلف أطراف المؤسسة، والأوامر والتوجيهات بين مختلف المستويات حيث

[1] حوريزينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة2005\2006 ،ص 89.

يعمل على تحقيق التعامل بين مختلف الأفراد بالمساهمة في النقل الجيد والتدفق المستمر للمعلومات في عملية اتخاذ القرارات مع تسهيل الإجراءات.

ولضمان التدفق السلس للمعلومات المتعلقة بالمخاطر داخل المؤسسة، ينبغي تعزيز الشفافية والتواصل الفعال بين مختلف المؤسسات وبين أصحاب المصلحة داخل المؤسسة لتسهيل عملية إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها.

3- استخدام التكنولوجيا في برامج إدارة الخطر

لا يمكن الحديث عن مقومات فعالية إدارة الخطر دون الحديث عن تطبيق التكنولوجيا على برامج إدارة الخطر، حيث يتمثل أهمها في انسجام نظم المعلومات ودورها في ربط كافة العمليات داخل المؤسسة، ومن بينها نظم معلومات إدارة المخاطر والذي يهتم بالحصول على بيانات ومعلومات دقيقة متعلقة بخطر معين وكذا إيجاد قواعد بيانات للكمبيوتر خاصة بتخزين وتحليل بيانات إدارة الخطر من أجل استخدامها في التنبؤ بمستويات الخسارة المستقبلية.

4- تفعيل دور اليقظة الإستراتيجية

يمكن تعريف اليقظة الاستراتيجية بأنها سلسلة من عمليات البحث والمعالجة لنشر المعلومات لجعل المؤسسة على دراية بالمستقبل والتغيرات في البيئة التي تعمل فيها من أجل تجنب التهديدات وتحديد الفرص واستغلالها وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم اليقين.[1]

حيث تمر اليقظة الإستراتيجية في معالجة المخاطر بالمراحل التالية:[2]

الشيئ المستهدف: يتعلق ذلك بتحديد المخاطر التي ترغب المؤسسة في معرفتها، ويهدف إلى تحديد مصادر المعلومات المتاحة للمؤسسة وكذلك العوامل والجهات الفاعلة التي يجب مراقبتها.

- **المتابعة:** وضع الأفراد الذين لديهم القدرة على جمع المعلومات عن المخاطر المتوقعة وتزويدهم بالطرق والوسائل المناسبة التي يمكن استخدامها للقيام بذلك.

- **النقل:** يشير هذا إلى حركة معلومات المخاطر داخل المؤسسة من خلال نشر المعلومات التي تم جمعها ومعالجتها وجعلها في متناول صانعي القرار.

[1] بوزيدي لمجد، **إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** - حالة شركات ذات المسؤولية المحدودة للخدمات العامة والتجارة DOUDAH- مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس2010/2009 ، ص17.

[2] نفس المرجع السابق، ص 178.

– **المعالجة:** تعني معالجة المعلومات المتعلقة بالمخاطر المتوقعة وتحويلها إلى قوة في اتخاذ القرارات، مما يمكّن المؤسسة من اكتساب ميزة تنافسية من خلال قدرتها على الحصول على المعلومات الهامة حول المخاطر المتوقعة واستخدامها بفعالية في اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة.

من المسار المسبوق ذكره، يتضح أن اليقظة الاستراتيجية تلعب دورًا هامًا وحاسمًا في إدارة المخاطر داخل المؤسسة، وذلك لأن اليقظة الاستراتيجية تساهم في تتبع المخاطر الناجمة عن البيئة المحيطة بالمنظمة، ومن خلال عملية رصد كافة الإشارات والمؤشرات المتعلقة بالمخاطر والأحداث المتوقعة التي قد تتسبب في خسائر تؤثر على الأداء، فإن اليقظة الاستراتيجية تجعل المنظمة المخاطر القادمة، ولأنها تقلل من درجة عدم اليقين إلى أدنى مستوى ممكن.

المطلب الثالث: إستراتجيات إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي

بعد تحديد المخاطر وتقييمها، تبدأ مرحلة اختيار أنسب الطرق للتعامل مع هذه المخاطر حيث يقوم مديرو المخاطر بالبحث والتمييز بين الاستراتيجيات المختلفة للتعامل مع المخاطر من أجل اختيار الطريقة المناسبة. بعد السعي لضمان البقاء وتحقيق الأرباح، تسعى المصارف اليوم إلى التكيف مع المعطيات الجديدة وتعزيز مركزها التنافسي من خلال التحكم السليم في مختلف المخاطر المالية التي تهدد استقرارها المالي.

أولا: الإستراتيجيات التقليدية

تصنف الاستراتيجيات التقليدية للتعامل مع المخاطر المالية إلى إستراتيجيتين أساسيتين هما:

1- إستراتيجية الموائمة (التوازن) بين الأصول والخصوم : يقصد بإستراتيجية الموائمة عملية تسوية الأصول والخصوم في مقارنة القيمة السوقية لكل من الأصول والخصوم.

في البداية، تكون القيم السوقية لأصول وخصوم المؤسسة متساوية في البداية، ولكن بما أن كل منها يتأثر بأسعار الفائدة بطرق مختلفة، فيجب مواءمتها باستمرار، والهدف من إدارة المخاطر في هذا النهج هو ضمان أن يكون الفرق بين القيم السوقية للأصول والخصوم أقل حساسية لتغيرات أسعار الفائدة. إن أساس هذه الاستراتيجية هو ضمان أن يتم الجمع بين الأصول والخصوم في الميزانية العمومية بشكل مناسب ومتوازن من حيث قيمة كل منها عند الاستحقاق وفي كل تاريخ.[1]

[1] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء 01، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص 63.

يمكن استخدام هذه الاستراتيجية لمعالجة المخاطر المالية التي تواجهها المنظمة، مثل مخاطر أسعار السلع الأساسية ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي، ولكن بشكل خاص لمعالجة مخاطر أسعار الفائدة. هناك طريقة أخرى لتحقيق التوازن العام دون عواقب غير مرغوب فيها وهي التركيز على قيمة الأصول والخصوم، مع تجاهل قضايا التوافق في آجال الاستحقاق وضمان عدم تأثر الفرق بالتغيرات في أسعار الفائدة، وهو ما يسمى باستراتيجية حصانة المحفظة.[1]

2- إستراتيجية التنويع: تستند استراتيجيات التنويع على حكمة "لا تضع كل البيض في سلة واحدة" من أجل تقليل درجة المخاطر المالية دون التأثير على حجم العوائد من خلال التخلص من المخاطر التي يمكن التخلص منها.[2] حيث تتمثل في قدرة المؤسسة على تنسيق الأنشطة والمبادرات الاستراتيجية عبر الشركات والبلدان من خلال توجيه الموارد لأنشطة البحث والتطوير، ودمج الخبرات والقدرات والموارد، واعتماد أساليب تكنولوجية واعدة، وتحسين وتطوير المنتجات، وتمكينها من تحقيق فوائد من مصادر محلية ودولية متعددة وتحالفات استراتيجية العلاقات لاكتساب ميزة تنافسية وبالتالي زيادة قيمة المساهمين.[3]

كما تعني إستراتيجية التنويع أيضا " دخول المؤسسة ميادين أعمال جديدة مختلفة تماما أو مرتبطة بالأنشطة التي تقوم بها من خلال إضافة منتجات جديدة أو استثمارات جديدة وربما غير تقليدية أو مألوفة في أسواق جديدة، فالتنويع قد يكون امتدادا للنشاط الأصلي أو خروجا عنه".[4]

تنبع أهمية استراتيجيات التنويع من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات المالية المختلفة، الداخلية والخارجية على حد سواء:[5]

- **التنويع المترابط Related Diversification:** يقصد بالتنويع المترابط يعني أن تدخل المؤسسة مجال نشاط جديد، شريطة أن يكون مجال النشاط هذا مرتبطاً استراتيجياً بمجالات نشاطها الحالية.

---

[1] بلعزوز بن علي وقندوز عبد الكريم،مرجع سابق،ص15.

[2] بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية: تكوينها ومخاطرها**، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 03، 2004 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 42.

[3] Thompson A, **Crafting and Executing Strategy: The Quest for Competitive Advantage**, McGraw- Hill Irwin, 16th Edition, New York, 2008, P 267. مع ترجمة وبتصرف

[4] بوقرة رابح وجعيجع نبيلة، **اثر استراتيجية التنويع على تنافسية مؤسسةcondor** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة واستراتيجيات التنافسية لمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 08-09 نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ص 03-04.

[5] سعد علي حمود العنزي ومها عبد الكريم حمود الراوي، **فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال بإتباع استراتيجيات التنويع**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 كلية بغداد لعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، ص 33.

– **التنويع غير المترابط Unrelated Diversification:** يعني أن تدخل المؤسسة في مجالات جديدة منها الاستثمار الذي يكون لا علاقة له بمجال نشاطها الحالي، مما يسمح لها بالمشاركة في جوانب الإدارة والتمويل التنويع غير الترابطي هو في المقام الأول نهج مالي لتقليل المخاطر المالية، في حين أن التنويع الترابطي هو نهج استراتيجي يستغل الروابط بين سلاسل القيمة التجارية.وتتعدد مجالات التنويع بالمؤسسة لتشمل:

– **تنويع الخدمات:** تعتمد المؤسسة وفق هذه الإستراتيجية على تقديم تشكيلات جديدة من الخدمات.

– **تنويع الأسواق:** تعتمد إستراتيجية تنويع الأسواق على دخول المؤسسات إلى أسواق جديدة أو البحث عن عملاء جدد في نفس الأسواق الإقليمية أو الدولية وتعتبر هذه الاستراتيجية هي الأكثر خطورة.

– **تنويع الاستثمارات:** ويقصد به تنويع تشكيلة محفظة الاستثمار لتشمل استثمارات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل في أصول متنوعة (حقيقة،مالية) ولمؤسسات متعددة في قطاعات مالية مختلفة محليا أو دوليا لتقليل حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة الاستثمارية حيث تبين من خلال العديد من الأبحاث أن إستراتيجية التنويع تسمح فعلا بتخفيض خطر المحفظة بفضل اختلاف اتجاه التغير الذي يسلكه كل أصل.[1]

– **تنويع مصادر التمويل:** تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل وطويل الأجل وبين تمويل الديون وتمويل الأسهم من أجل خفض تكلفة رأس المال وتقليل المخاطر المالية وزيادة ثروة المالكين إلى الحد الأدنى.

ويجب أن تستند استراتيجيات التنويع إلى مبادئ مقبولة علمياً (التنويع الفعال)، إذ يجب ألا يكون التنويع عشوائياً أو اعتباطياً قد يفوت على المنظمة فوائد كان يمكن أن تحققها. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن استراتيجيات التنويع تقلل من المخاطر غير المنهجية إلى الحد الأدنى، إلا أنه من الصعب تقليل المخاطر المنهجية بهذه الاستراتيجية.

ثانيا: الإستراتيجيات الحديثة

[1] Jaques Hamon, **Bourse Et Gestion De Portefeuille**, Economisa, 2eme Edition, Paris, 2005, P221. مع ترجمة وبتصرف

تعرف التغطية **Hedging** على أنها " فن إدارة مخاطر الأسعار من خلال اخذ مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات المالية".[1]

عامة ماتسهم التغطية في مكافحة الخسائر المستقبلية المرتبطة بظروف السوق غير المثالية، وبالتالي فهي تقلل من احتمالات الفشل، وتقلل من التكاليف المرتبطة بالفشل، وتوفر فرصاً أفضل للتخطيط لتغطية احتياجات التمويل، وتهيئ الظروف لترشيد عملية صنع القرار يمكن القول بأنها توفر للمؤسسات المالية العديد من الفرص لتعظيم قيمتها من خلال ترشيد القرارات.

المشتقات المالية هي الأدوات المالية التي تعتمد قيمتها على قيمة أصل أو متغير مالي (سعر الفائدة، مؤشر سوق الأسهم، ....) التي تعتمد قيمتها على قيمة أصل أو متغير مالي (أسعار الفائدة، مؤشرات سوق الأسهم، ...). بتعبير أدق، تُعرَّف المشتقات المالية بأنها "عقود مالية تستمد قيمتها من قيمة أصل حقيقي أو مالي آخر يسمى الأصل الأساسي (أسهم، سندات، عقارات، عملات أجنبية، ذهب، سلع، ...)". هذه العقود لها شروط وأسعار وشروط محددة يتم تحديدها وقت إنشاء العقد.[2]

فالمشتقات المالية تتعلق بالمعاملات والالتزامات خارج الميزانية العمومية وتستخدم لأغراض متعددة، بما في ذلك التحوط والاستثمار والمضاربة، وقيمتها أكثر تغيرًا من قيمة الأصل الأساسي.[3]

ويمكن حصر أهم أنواع المشتقات المالية وأكثرها تداولا في الأسواق المالية فيما يلي:

– **عقود الخيارات Option Contracts**: هي عقود تعطي لحاملها الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع أصل من الأصول بسعر محدد الآن على أن يتم التسديد والتسليم في وقت لاحق مقابل علاوة غير قابلة للاسترداد وتضم هذه العقود خيارات أسعار الفائدة، خيارات أسعار الصرف، خيارات مؤشرات البورصة.

– **العقود الآجلة Forward contracts**: هي اتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ مستقبلي محدد بسعر متفق عليه في تاريخ العقد، يسمى سعر التنفيذ، للتسليم في تاريخ لاحق لا تخضع العقود الآجلة لأي قيود، ويتم تحديد شروطها باتفاق الطرفين، ولا يتم تداولها في سوق

[1] سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 94.

[2] أحمد صالح عطية، **مشاكل المراجعة في أسواق المال**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص219.

[3] هاشم فوزي دباس العبادي، **الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2008 ص 58.

الأوراق المالية أو سوق المشتقات المالية مثل المشتقات الأخرى، وهي عقود خاصة ومغلقة بين الطرفين.

- **العقود المستقبلية Future Contracts:** هي عقد بين طرفين لتداول أصل محدد بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل، مع تحديد نوع الأصل الذي سيتم تداوله والكمية التي سيتم تداولها. العقود الآجلة موحدة ومنظمة رسميًا. أي أنها عقود ملزمة قانونًا يتم تداولها في البورصات.[1]

- **عقود المبادلة (المقايضة) Swap Contracts** : اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل التدفقات النقدية (المنتوجات المالية) في تاريخ محدد، مثل مبادلة العملة أو قرض بسعر عائم وقرض بسعر فائدة ثابت. يسمح هذا النهج للمدين بتغيير فئة عملة الدين وطريقة سداد الدين وطريقة حساب سعر الفائدة على الدين من أجل تقليل التكاليف أو التحوط من المخاطر.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه من المهم التمييز بين استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر وكأداة للتحوط من المخاطر. إن استخدام المشتقات لإدارة المخاطر المالية يعني استبدال المخاطر القائمة بمخاطر جديدة أقل تكلفة وأكثر مرونة، مما يسمح للمؤسسة بتحقيق الربح وتجنب الخسائر. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام المشتقات كأداة للتحوط من المخاطر يعني تقليل التعرض لأنواع معينة من المخاطر المالية مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الربح.

وتهدف استرتيجية التغطية باستخدام المشتقات المالية إلى حماية الاستثمارات من مخاطر التقلبات في الأسعار بشكل يساهم بكفاءة في خفض مخاطر أي تقلبات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها عن طريق نقل عبء هذه المخاطر من طرف يتعرض لها ولا يرغب في تحملها (مشتري العقد) إلى طرف أخر لا يتعرض لها ولكن يرغب في تحملها (بائع العقد) مقابل تكلفة العقد ذاته.

ويوفر اعتماد استراتيجيات التحوط بالمشتقات المالية ظروفاً مواتية لإدارة المخاطر المالية مقارنة بالطرق التقليدية، إلا أن طبيعة الأدوات المشتقة المرتبطة بالتوقعات والتي تتضمن احتمالات الربح والخسارة يمكن أن تؤدي إلى انهيار الأسواق المالية بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، مثل أزمة الرهن العقاري الثانوي لعام 2008 فهي تساهم في تطور المخاطر النظامية. وقد وصف أحد الباحثين الماليين المشتقات المالية بأنها "أسلحة الدمار المالي" لأنها لا تنطوي على تداول أصول حقيقية، بل مجرد معاملات ورقية

[1] Philippe Jorion, Financial Risk Manager Handbook, John Wiley And Sons Inc, 5th Edition, New Jersey, 2009 ,P 121. مع ترجمة وبتصرف

[2] سحنون محمد ومحسن سميرة، **مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20_21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 03.

وهمية قائمة على الاحتمالات والرهانات، ولا تنطوي على تبادل سلع أو خدمات حقيقية، مما يجعلها أشبه بالمقامرة منها بالتداول.

إن الإدارة الإستراتيجية للمخاطر المالية تقوم على تحديد، تحليل، تقييم، وتخفيف المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات المالية وتمكن هذه الأخيرة من حماية الأصول، وتحقيق الأهداف المالية، وتعزيز قيمة المؤسسة على المدى الطويل.

خلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل أنّ الإحاطة بمعنى المخاطر المالية أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالا في إدارة المؤسسة المالية، لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم، حتى يتمكن القطاع المصرفي من التحكم جيدا بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه.

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل، نكون قد توصلنا إلى بعض المعارف الأساسية حول المخاطر المالية وماهية إدارة المخاطر والإدارة الاستراتيجية للمخاطر المالية في القطاع المصرفي.

وفي ظل هذا الوضع والتطورات المتسارعة، يتوجب على المؤسسات المالية تبني خطط فعالة للانتقال من الموقف الدفاعي إلى الموقف الهجومي في التعامل مع المخاطر من خلال أساليب وتقنيات تعالج المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار مركزها المالي.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد تناول الإطار النظري لمتغيرات البحث حول المخاطر المالية و إدارة المخاطر المالية في الفصلين السابقين، يتم إسقاط الجوانب النظرية على الواقع الميداني في هذا الفصل، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة وذلك من خلال تقديم المؤسسة محل الدراسة وعرض نتائج التحليل الاحصائي للبيانات في الاستبيان، وتحليل آراء عينة الدراسة باعتماد الأساليب الكمية والإحصائية لاختبار الفرضيات وقد تم عرض النتائج عبر ثلاث مباحث

* **المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة**

* **المبحث الثاني: تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**

* **المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها**

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، و اغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي و الخارجي للبنوك، وتبقى درجة هذه المخاطر و كذا الإجراءات المتخذة لتخفيضها يعود أساسا الى فعالية انظمة المراقبة التي تستخدمها البنوك، التي توضع خصيصا لمواجهة التغيرات التي قد تحدث في المحيط

من خلال هذا المبحث نحاول التعرف على المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة، بداية بإعطاء لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، ثم التطرق إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتبسة وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطالب التالية:

*** المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة**

*** المطلب الثاني: مهام وإمتيازات وكالة تبسة – 488**

*** المطلب الثالث: وظائف وكالة تبسة – 488**

المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة

أولا: تعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

أنشى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تابعة للقطاع العمومي وكانت التسوية الاقتصادية سنة 1988 الذي حدد نهائيا بتاريخ 12 جانفي 1988 وتحول بعدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19/02/1989 لدى مكتب موثق "منداسان" موثق الجزائر العاصمة.

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، رقم أعماله اليوم 33.000.000.000 دج وفي بداية المشوار كان مكون من 140 وكيلا متنازل عنها من طرف البنك وأصبحت اليوم مكونة من 39 مديرية و 300 وكالة موزعة على المستوى BNA الوطني الجزائري الوطني ويبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5.5 مليار دولار ويغطي 30% من التجارة الخارجية

، ويشمل حوالي 7000 موظف، ونظرا لكثافة شبكته و أهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك بدر من طرف مجلس قاموس البنوك.

ثانيا: التعريف بوكالة تبسة 488

أنشئت وكالة تبسة – 488 – بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13/03/1982 المؤرخ في مارس 1982 وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة تبسة كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي 012 أو ما يسمى بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تقع في نهج العقيد محمود الشريف" وهو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، ووكالة تبسة – 488– يتفرع منها 6 وكالات أخرى وهي:

– الوكالة الواقعة وسط المدينة رقم 494؛

– وكالة الشريعة 485؛

– وكالة بئر العاتر رقم 490؛

– وكالة العوينات رقم 491؛

– وكالة الماء الأبيض رقم 492؛

المطلب الثاني: مهام و إمتيازات وكالة تبسة– 488

أولا: مهام وكالة تبسة– 488

تتمثل في:

– القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛

– العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛

– السهر على استمرار وإعلام تكوين الموظفين؛

– السهر على رفع مردودية الخزينة؛

– تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛

– العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية؛

– تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع.

ثانيا: امتيازات وكالة تبسة– 488

يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛

– سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع، تحويل؛

– تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛

– تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛

– إنجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الأنترنت، حيث تباع للزبائن معرفة أرصدتهم وكذا الاطلاع على معلومات تهمهم؛

– ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛

– الجودة والسرعة في الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

المطلب الثالث: وظائف وكالة تبسة – 488

أولا: وظائف وكالة تبسة – 488

– تمويل القطاع الفلاحي بكل أصنافه والصيد البحري والصناعات الغذائية؛

– منح القروض بكل أنواعها وتقييم الضمانات المطلوبة ومتابعة تحقيقها؛

– تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛

– المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية؛

– العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛

– خصم وتحصيل الأوراق التجارية؛

– تمويل العمليات الخارجية؛

– السهر على رفع مردودية الخزينة؛

– فتح حسابات بكل أنواعها للأشخاص.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488

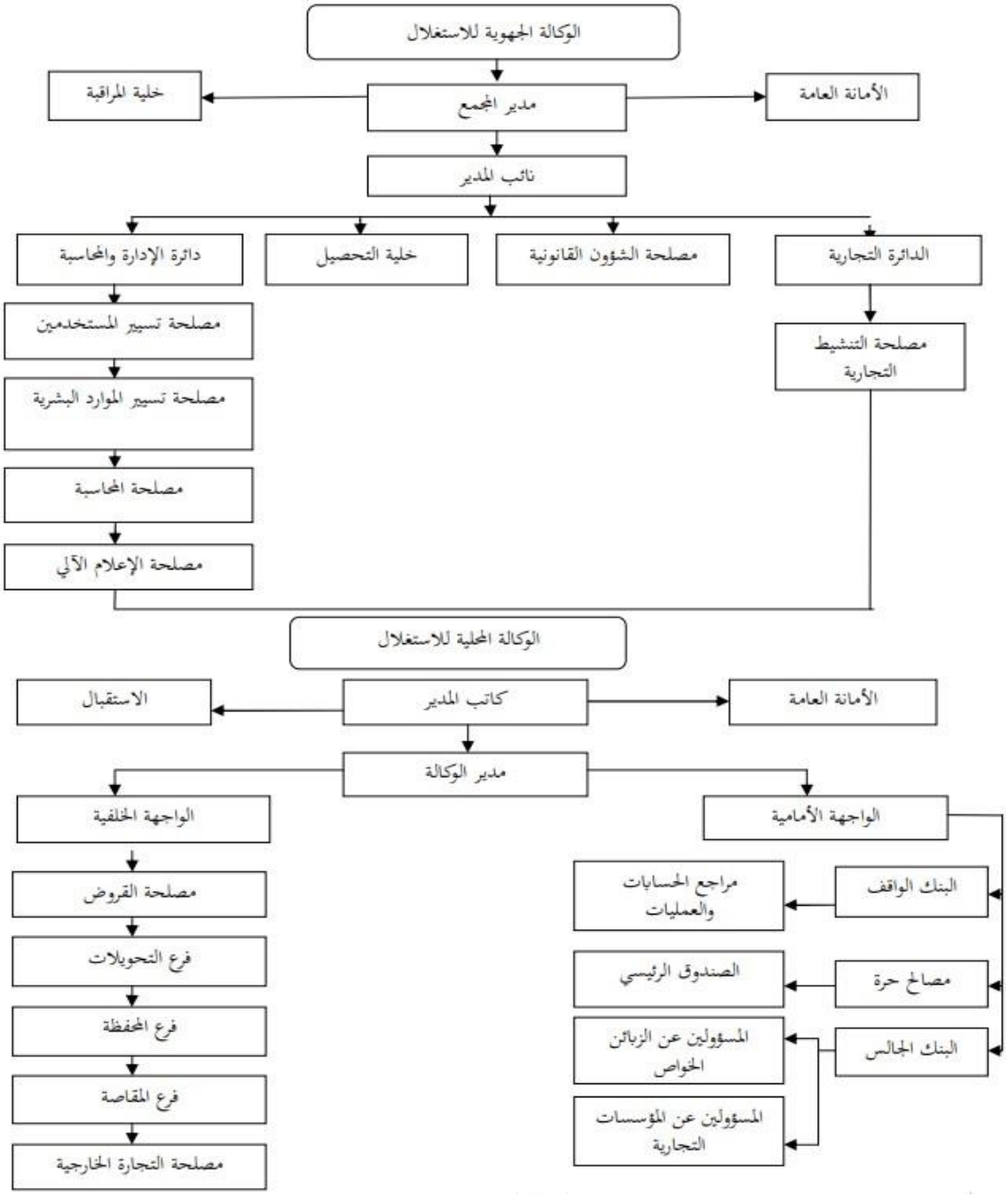

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة – 488

يتضمن بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من المصالح التي تشكل هيكله التنظيمي وفما يلي سنتطرق إلى هذه المصالح:

أولا: المجمع الجهوي للاستغلال

يتولى مهمة تنظيم وتنشيط، ومراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليته، ويتكون من:

1- المدير: هو أعلى سلطة في البنك والمسؤول عن التسيير الجيد للمجمع وجميع الوكالات التابعة له وتطبيق جميع الإستراتيجيات من المديرية العامة.

2- خلية المراقبة: تقوم من عملية المراقبة الداخلية لوظيفة التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، وتقوم بالتنسيق بين المصالح ومساعدة المدير في اتخاذ القرارات.

3- الأمانة العامة: تتمثل بصفة أساسية في السكرتاريا التي لها اتصالات مع المصالح الأخرى، من مهامها التسيير المحكم للبريد الصادر والموارد من وإلى الوكالة، إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة.

4- نائب المدير: ينوب المدير في مجلس القروض والخزينة للمجمع، كما يساعد ويراقب وينسق ويتابع نشاطات الوكالات التابعة للمجمع، وكذلك العمل على ترقية الجودة الخاصة بالبنك.

5- مصلحة الشؤون القانونية: تمثل هذه المصلحة البنك في المجلس القضائي وذلك بمتابعة الحالات المتنازع فيها بأنواعها والعمل على حلها ودراسة الشكاوي... إلخ.

6- خلية الإتصال: تعمل هذه الخلية بالتنسيق مع المدير النائب ومن مهامها متابعة الإعتمادات المقدمة للعملاء وتكوين ملفات مدنيةبالنسبة للإعتمادات الموجودة على مستوى الوكالات.

7- دائرة الإدارة و المحاسبة: يسير هذا القسم من طرف رئيس الدائرة ويتكون من مصلحة تسيير المستخدمين ومصلحة تسيير الوسائل العامة.

ثانيا: الوكالة المحلية للإستغلال

تتكون الوكالة المحلية للاستغلال من المصالح التالية:

1- المديرية: هي أهم وأعلى مستوى في الوكالة تشرف مباشرة على المصالح الموجودة بها، وهذا ما يجعل مهام المدير على مستوى الوكالة غير محدودة.

2- الأمانة العامة: تعتبر هذه المصلحة الذراع الأيمن للمديرية، وتعمل على استقبال المكالمات الهاتفية وتنظيم مواعيد المدير، الاحتفاظ بكل الوثائق الخاصة بالمديرية وتقديمها أثناء الحاجة إليها.

3- نائب المدير: هو المسؤول الثاني بعد المدير، ينوبه في حالة الغياب كما يساعده في أداء في أداء المهام وتقسم هذه المصلحة إلى:

3-1 الواجهة الأمامية: سميت كذلك كون الزبون يجلس أمام ممثل الوكالة ويتحاور معه للحصول على الخدمة دون التنقل بين المصالح أو أن يقدم له الخدمة من الشباك وتتضمن كل من البنك الجالس والواقف ومصالح حرة.

3-2 الواجهة الخلفية: تضم عدة أقسام تتمثل في مصلحة القروض وفرع التحويلات وفرع المحافظة والمقاصة الإلكترونية ومصلحة التجارة.

المبحث الثاني: تقديم الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث توضيح الطريقة والأدوات المستعملة في هذه الدراسة، حيث سيتم تعريف مجتمع الدراسة، وبيان الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة، وسيتم تقسيمه إلى المطالب الموالية:

* **المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة**
* **المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات**
* **المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة سيتم عرض مجتمع وعينة الدراسة من خلال مايلي:

1-مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وإطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة والبالغ عددهم 70 فردا.

2- عينة الدراسة: تميزت عينة الدراسة بأنها كانت عمدية ، حيث تم إستخدام أسلوب المسح الشامل لكل مجتمع الدراسة ، حيث تم توزيع 70 إستمارة بما يوافق إجمالي عينة الدراسة ولتوضيح عدد الإستبيانات الموزعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03): يوضح عينة الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة

أفراد العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
70	70	70	70

المصدر: من اعداد الطالبين

يتبين من خلال الجدول رقم(03) أنه تم توزيع 70 إستمارة على كل عينة الدراسة ونتيجة التفاعل الإيجابي من قبل المشاركين تم إسترجاع كل الإستمارات بنسبة 100% مما يعد نسبة جد مقبولة لإجراء الدراسة التطبيقية، وهذا يشير إلى عدم وجود فقد أو تلف في الإستمارات الموزعة وإكمال جميع الموظفين الإستمارات بشكل صحيح مما يزيد من موثوقية نتائج الدراسة ويعزز دقتها.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة وطرق جمع البيانات

لغرض إتمام عمليات الدراسة تم الاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل الدراسة، والمتمثلة في السجلات والوثائق التي تم تسلمها من قبل البنك و التي ساعدت على توفير بعض المعلومات المتعلقة بها ومنها تلك التي توضح الجانب التاريخي والتنظيمي للبنك وعلاقته ببيئته.

1- الوثائق والسجلات: استند في هذه الدراسة على الوثائق والسجلات كمصادر لجمع المعلومات والبيانات اللازمة والتي تتمثل في تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهدافه والهيكل التنظيمي الخاص به.

2- إستمارة الإستبيان: يعد الإستبيان أداة أساسية لجمع المعلومات الميدانية، حيث يمكن الباحثين من التواصل مع عدد كبير من المبحوثين في وقت قصير وبتكلفة منخفضة وكذلك بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية حيث تم صياغة مجموعة من الفقرات تتعلق بمتغيرات الدراسة موجهة لأفراد عينة الدراسة وقسمت الإستمارة إلى قسمين رئيسيين تتمثلان في:

- **الجزء الأول:** خاص بالبيانات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في كل من (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)

- **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 18 سؤالا، تم تقسيمها على محورين أساسين يعكسان الإشكالية التي تناولتها الدراسة، ويوضح الجدول رقم (04) متغيرات الدراسة والفقرات التي تحدد كل متغير.

الجدول رقم (04): توزيع أسئلة إستمارة الإستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد الأسئلة (الفقرات)
المحور المستقل: المخاطر المالية	09

مجموع المحور المستقل	09
المحور التابع: استراتيجيات ادارة المخاطر المالية	09
مجموع المحور التابع	09
المجموع الكلي	18

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإستبيان

وتم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات، وذلك لقياس درجة إستجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الإستمارة ، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): درجات مقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	**02**	**03**	**04**	**05**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإستبيان

لتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في إستبانة الدراسة تم حساب المدى: **(أعلى درجة في المقياس– أدنى درجة في المقياس) = (5–1) = 4**، وللحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد درجات الموافقة وذلك على نحو التالي: **4/5 = 0.8**، وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة حيث:

الجدول رقم (06): طول خلايا مقياس مقياس ليكارت الخماسي

رقم الفئة	مجال الموافقة	دراجة الموافقة	الوزن	مستوى التقييم
الأولى	1,80–1,00	غير موافق تماما	1	منخفض جدا
الثانية	2,60–1,81	غير موافق	2	منخفض

الثالثة	3,40-2,61	محايد	3	متوسط
الرابعة	4,20-3,41	موافق	4	مرتفع
الخامسة	5,00-4,21	موافق تماما	5	مرتفع جدا

3- صدق الدراسة: ويقصد بذلك التأكد من أن إستمارة الإستبيان التي تم إعدادها سوف تقيس ما أعدت لقياسه أو شمولها على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الأستاذ المشرف من أجل إختبار مدى ملازمتها لجمع البيانات وتعديلها بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

كما أنه قبل أن تطرح قائمة الإستبيان في شكلها النهائي مرت بعدة مراحل لإختبار صدقها وثباتها من أجل تنفيذ الدراسة فمن أجل التحقق من صدق الأداة بمعنى التأكد من أنها تصلح للقياس حيث إعتمدنا على الصدق الظاهري لعدد من المحكمين والأساتذة وأصحاب الخبرة والتخصص.

4- ثبات أداة الدراسة: تم توزيع عدد من إستمارات الإستبيان وعددها 70 على عينة الدراسة للتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات **ألفا كرونباخ** (Alpha s'Cronbach) للإتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابع والمستقل، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الإستمارة

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	المخاطر المالية	9	0,873
الثاني	استراتيجيات ادارة المخاطر المالية	9	0,804
	جميع المحاور	18	0,902

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (07) أن معاملات الثبات والاتساق ألفا كرونباخ للمتغير المستقل قيمة 0.804 ومعامل ألفا كرونباخ للمتغير التابع 0.873 فكلاهما تجاوز معامل ثباتهما الحد الادنى المتفق عليه والمقبول إحصائيا (0.6) ، كما أن معدل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل 0.902 وهو اكبر من معدل القبول وهو ما يدل على الدرجة العالية من الثبات وصلاحية الاداة للاستخدام مع العينة

محل الدراسة وإمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة توسيع مفردات العينة وفي ظل نفس الظروف.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستعملة لتحصيل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات و تحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة و ترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب بإستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية.

أولا: إختبار التوزيع الطبيعي(Semple Kolmogorov– Smirnov) : تم إستخدام هذا الإختبار لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا لأن إجراء بعض الإختبارات الإحصائية يتطلب أن يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، وقد كانت نتائج الإختبارات كما يوضحها الجدول الأتي:

الجدول رقم(08): نتائج إختبار Kolmogorov –Simrnov

	المخاطر المالية	استراتيجيات إدارة المخاطر المالية
N	70	70
Z	0,675	,713
القيمة الاحتمالية	0.321	0.196

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

نلاحظ من الجدول(08) أعلاه أن القيمة الاحتمالية لمحور استراتيجيات ادارة المخاطر المالية كما أن القيمة الاحتمالية للمحور الثاني المتغير التابع الحد من المخاطر المالية تساوي ، وكلا القيمتين أكبر من 0.05، وبالتالي بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعملية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

تتمثل الأدوات الإحصائية المستخدمة في دراسة الإستبيان فيمايلي:

1- التكرارات والنسب المئوية

حيث إستخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الإستجابة إتجاه محاور الإستبيان، وتحسب بالقانون الموالي:

النسبة المئوية = (تكرار العبارةX100)/ المجموع الكلي.

2- معامل ألفا كرونباخ

تم إستخدامه لتحديد معامل ثبات الإستبيان، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum Vi}{Ve}\right)$$

حيث:

A = يمثل معامل ألفا كرونباخ.

n=يمثل عدد الأسئلة.

Ve=يمثل التباين في مجموع محاور الإستبيان.

Vi=يمثل التباين لأسئلة المحور

3- المتوسط الحسابي المرجح

يعد من أهم الأدوات الإحصائية لدى مقاييس النزعة المركزية، فقد تم إستخدامه في هذه الدراسة ليساعد على التقسيم والتحليل الجيد للظاهرة المدروسة، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$X = \sum_{N}^{n} Xi$$

حيث:

X=يمثل المتوسط الحسابي المرجح.

Xi=يمثل قيمة الأسئلة.

N=يمثل عدد الأسئلة.

4- الإنحراف المعياري

عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات، ويعبر عنه بالعبارة الموالية:

حيث:

S=يمثل الإنحراف المعياري.

Xi=يمثل قيمة الأسئلة.

X=يمثل المتوسط الحسابي المرجح.

N=يمثل عدد الأسئلة.

5- مصفوفة الإرتباط لبيرسون

حيث أستخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، و لتحديد الإستجابة إتجاه محاور أداة الدراسة.

6- معامل التحديد(R_2)

لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة لمتغير في المتغير المستقل.

7- تحليل الإنحدار الخطي البسيط :($y=X_a+\beta$) (Regression Linear)

حيث أستخدم في إختبار صحة الفرضية.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم معرفة لدور إستراتيجيات إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – تبسة، وذلك بتفريغ وتحليل بيانات الاستبيان الموزعة على العينة وهذا باستخدام برنامج spss وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

* **المطلب الاول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية**
* **المطلب الثاني: دراسة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة**
* **المطلب الثالث: اختبار الفرضيات**

المطلب الاول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية والوظيفية

تم توزيع استمارات الإستبيان على عينة الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وفيما يلي تحليل لذلك.

أولا: متغير الجنس

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	**34**	**48.6**
أنثى	**36**	**51.4**
المجموع	**70**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك تقارب في نسبة الإناث و نسبة الذكور، إذ قدرت نسبة الذكور 48.6% مقابل 51.4 للإناث هذا يعني أن الفارق ضئيل وعليه يعتبر توزيعا متوازنا تقريبا بين الجنسين، وهذا ما تم ملاحظته أثناء توزيع الإستمارات.

ويمكن ترجمة معلومات الجدول السابق إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

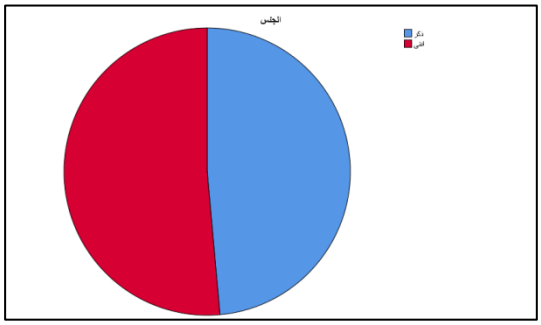

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

ثانيا: متغير السن

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	36	51.4
من 30 الى 50 سنة	32	45.7
أكبر من 50 سنة	2	2.9
المجموع	70	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئة الأعلى تكرارا هي فئة (أقل من 30 سنة) حيث سجلت النسبة المئوية الأعلى والتي قدرت بـ 51.4% لتليها في المرتبة الثانية الفئة من (30 الى 50سنة)، بنسبة قدرت بـ 45.7% وجاءت في المرتبة الأخيرة فئة (أكبر من 50 سنة) حيث سجلت نسبة 2.9% كما هي موضحة في نتائج الجدول أعلاه، وما يمكن إستخلاصه هنا هو أن البنك يتوفر على فئات شابة، وهو ما يعزز تنافسيته ويزيد من مستوى آدائه.

ويمكن ترجمة معلومات الجدول السابق إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

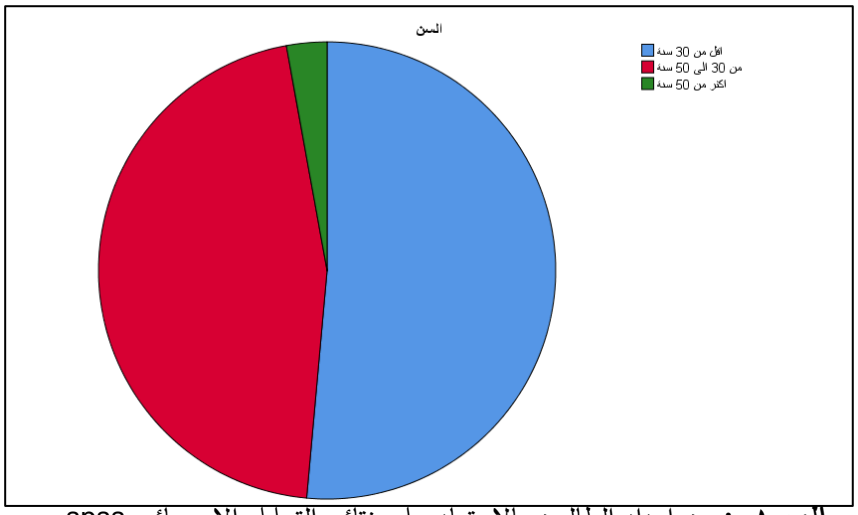

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

ثالثا: متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	**18**	**25.7**
ماستر	**39**	**55.7**
شهادات عليا	**6**	**8.6**
شهادات اخرى	**7**	**10**
المجموع	**70**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة في عدد المبحوثين فيما يخص المستوى التعليمي كانت من ضمن فئة حاملي شهادات الماستر وذلك بنسبة قدرت ب55.7% لتأتي فئة حاملي شهادات ليسانس في المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 25.7% ثم فئة حاملي الشهادات الاخرى وذلك بنسبة 10% وحلت فئة حاملي الشهادات العليا المرتبة الأخيرة بنسبة 8.6% إجمالا يمكن القول أن البنك يتوفر على كفاءات علمية لا بأس بها ما سيؤدي حتما الى تطور أداء البنك.

ويمكن ترجمة معلومات الجدول السابق إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

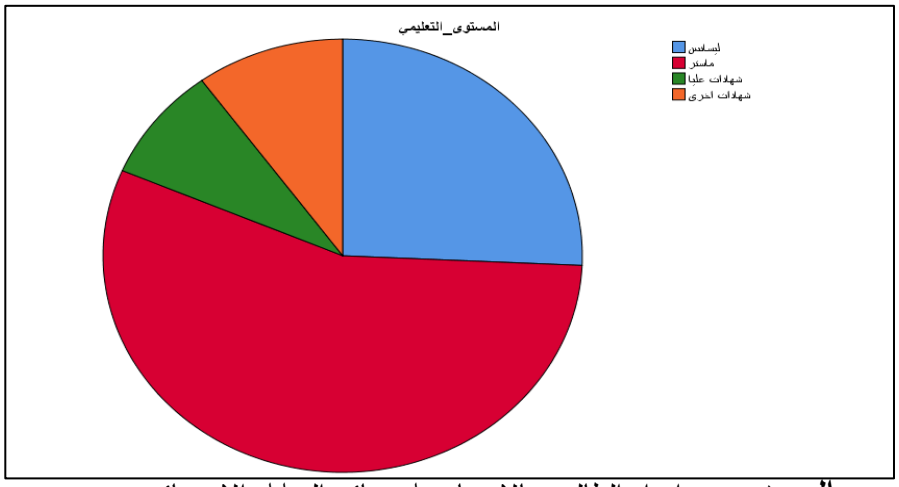

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

رابعا: متغير المستوى الوظيفي

الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير	**1**	**1.4**
رئيس مصلحة	**13**	**18.6**
محاسب	**16**	**22.9**
مراقب داخلي	**9**	**12.9**
وظيفة أخرى	**31**	**44.3**
المجموع	**70**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت وظائفهم من فئة (وظيفة أخرى) بنسبة قدرت بـ 44.3 %لتليها فئة (محاسب) بنسبة قدرت ب 22.9% ثم فئة (رئيس مصلحة) بنسبة قدرت بـ 18.6% وتليها فئة (مراقب داخلي) بنسبة قدرت بـ 18.9% وإحتلت فئة مدير المرتبة الأخيرة بنسبة هي الأضعف بتكرار واحد ونسبة قدرت بـ 1.4% إجمالا يمكن القول أن جميع فئات الوظيفية متاحة وهو ما يساعد في تعزيز نتائج الدراسة.

ويمكن ترجمة معلومات الجدول السابق إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

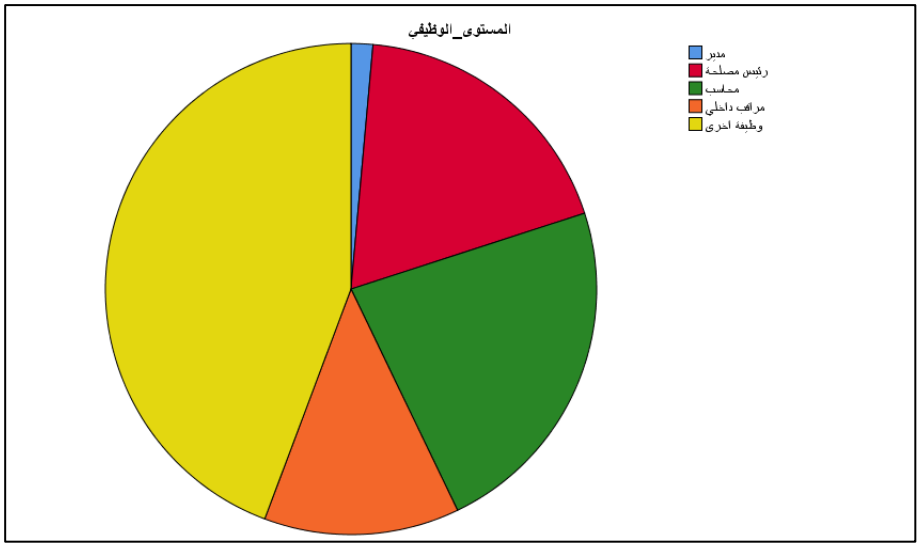

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

خامسا: متغير عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (13): توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنوات	32	45.7
من 05 الى 10 سنوات	23	32.9
أكثر من 10 سنوات	15	21.4
المجموع	70	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة فيما يخص متغير عدد سنوات الخبرة كانت من الفئة أقل من 05 سنوات وذلك بنسبة قدرت ب 45.7% واحتلت الفئة من 05 الى 10 سنة المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 32.9% لتليها الفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة قدرت 21.4% وما يلاحظ أن البنك على عامل خبرة لا بأس به ما قد يساعد البنك في تحسين أدائه وبذلك تعزيز تنافسيته.

ويمكن ترجمة معلومات الجدول السابق إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

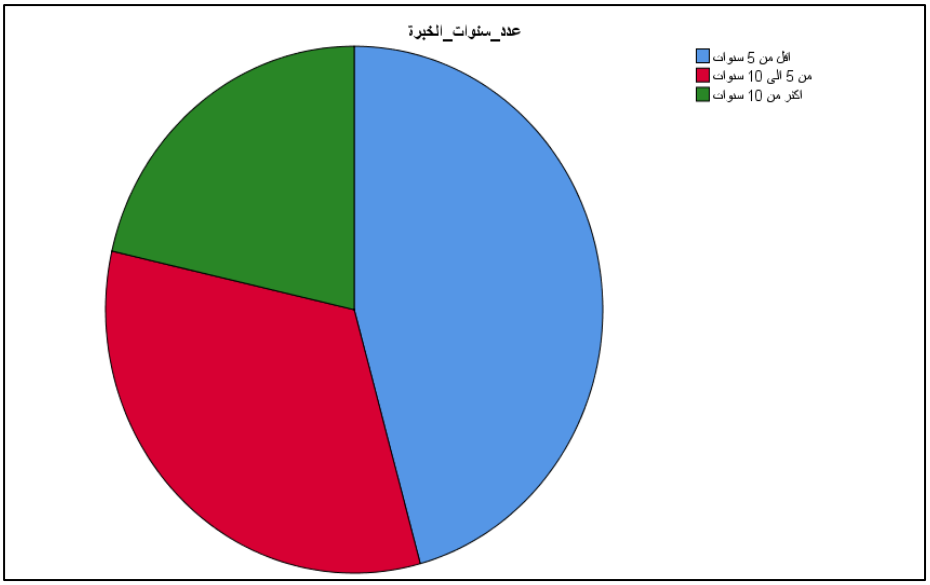

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

المطلب الثاني: دراسة وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل عبارات الدراسات.

1- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول محور المخاطر المالية

تضمن محور المخاطر المالية على 09 فقرات، وبعد تفريغ اجابات افراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات افراد عينة الدراسة حول محور المخاطر المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
01	تواجه وكالتكم مخاطر السيولة عن عدم القدرة على تسديد التزاماتها عند إستحقاقها نتيجة عدم توفر السيولة اللازمة في وقت معين	4.11	0.526	6	مرتفع

02	تواجه وكالتكم مخاطر تنويع مصادر التمويل و عدم قدرة الوكالة على إبتكار مصادر للتدفقات النقدية المستقبلية	4.67	0.756	1	مرتفع جدا
03	تواجه وكالتكم مخاطر تأمين الائتمان في أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها وفق الشروط المتفق عليها.	2.33	0.880	8	منخفض
04	تتأثر وكالتكم بتزايد مخاطر التضخم التي تؤدي بتدني في القيمة الحقيقية للأموال.	4.60	0.858	2	مرتفع جدا
05	هل ينمو هامش ربح المبيعات للمنتجات المالية في ظل تغيرات مستوى سعر الفائدة السوقي	2.77	0.951	8	متوسط
06	هل يوجد لدى وكالتكم إحتياطي صرف بإمكانه أن يواجه إحتمال الخسائر في الإستثمارات بالعملة الصعبة.	4.43	1.030	4	مرتفع جدا
07	هل نظام المعلومات الإداري لدى وكالتكم متطور بالشكل الكافي لمواجهة مخاطر السوق الرقمية.	3.16	1.137	7	متوسط
08	وجود نظام ضريبي محاسبي متطور لدى وكالتكم هل يضمن لها مواجهة المخاطر المالية.	4.50	1.018	3	مرتفع جدا
09	تواجه الوكالة مخاطر فيما يخص عدم التحكم في تقنيات المحاسبية والضريبة	4.34	1.273	5	مرتفع جدا
المتوسط المرجح لمحور المخاطر المالية		**3.87**	**0.675**		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

العبارة 1: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول مواجهة الوكالة لمخاطر السيولة عن عدم القدرة على تسديد التزاماتها عند إستحقاقها نتيجة عدم توفر السيولة اللازمة في وقت معين هو 4.11 مع انحراف معياري 0.526. وترتيب 6، مما يشير إلى تقييم مرتفع، مع وجود تباين قليل في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مخاطر السيولة عن عدم القدرة على تسديد التزاماتها عند إستحقاقها نتيجة عدم توفر السيولة اللازمة في وقت معين.

العبارة 2: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول مواجهة الوكالة لمخاطر تنويع مصادر التمويل و عدم قدرة الوكالة على إبتكار مصادر للتدفقات النقدية المستقبلية هو 4.67 مع انحراف معياري 0.756. وترتيب 1، مما يشير إلى تقييم مرتفع، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مخاطر تنويع مصادر التمويل و عدم قدرة الوكالة على إبتكار مصادر للتدفقات النقدية المستقبلية.

العبارة 3: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول مواجهة الوكالة لمخاطر تأمين الائتمان في أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها وفق الشروط المتفق عليها. هو 2.33 مع انحراف معياري0.880. وترتيب 8، مما يشير إلى تقييم منخفض، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مخاطر تأمين الائتمان في أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها وفق الشروط المتفق عليها.

العبارة 4: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول مواجهة لمخاطر التضخم التي تؤدي بتدني في القيمة الحقيقية للأموال هو 4.60 مع انحراف معياري0.858. وترتيب2 ، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين مرتفع في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مخاطر التأثر بالتضخم التي تؤدي بتدني في القيمة الحقيقية للأموال.

العبارة 5: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول نمو هامش ربح المبيعات للمنتجات المالية لدى الوكالة في ظل تغيرات مستوى سعر الفائدة السوقي هو 2.77 مع انحراف معياري 0.951. وترتيب8، مما يشير إلى تقييم متوسط، مع وجود تباين مرتفع في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مشكل في نمو هامش ربح المبيعات للمنتجات المالية في ظل تغيرات مستوى سعر الفائدة السوقي.

العبارة 6: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول وجود إحتياطي صرف لدى الوكالة بإمكانه أن يواجه إحتمال الخسائر في الإستثمارات بالعملة الصعبة.هو 4.43مع انحراف معياري 1.030. وترتيب 4، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين مرتفع في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة يوجد لديها إحتياطي صرف بإمكانه أن يواجه إحتمال الخسائر في الإستثمارات بالعملة الصعبة..

العبارة 7: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول نظام المعلومات الإداري لدى الوكالة متطور بالشكل الكافي لمواجهة مخاطر السوق الرقمية هو 3.16 مع انحراف معياري 1.137. وترتيب 7 ، مما يشير

إلى تقييم متوسط ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة لديها نظام المعلومات الإداري متطور بالشكل الكافي لمواجهة مخاطر السوق الرقمية.

العبارة 8: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول وجود نظام ضريبي محاسبي متطور لدى الوكالة الذي يضمن لها مواجهة المخاطر المالية هو 4.50 مع انحراف معياري 1.018. وترتيب 3، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة لديها نظام ضريبي محاسبي متطور يضمن لها مواجهة المخاطر المالية.

العبارة 9: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول مواجهة مخاطر فيما يخص عدم التحكم في تقنيات المحاسبية والضريبة هو 4.34 مع انحراف معياري1.273. وترتيب 5، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تواجه مخاطر فيما يخص عدم التحكم في تقنيات المحاسبية والضريبة.

2- عرض وتحليل اجابات افراد العينة حول محور إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

تضمن محور إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية على 09 فقرات، وبعد تفريغ اجابات افراد العينة حولها تم الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد عينة الدراسة حول محور استراتيجيات ادارة المخاطر المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المستوى
10	تعمل الوكالة على تجنب الأنشطة التي من ممكن أن تجبر الوكالة على تحمل المخاطر المالية.	2.93	1.438	9	متوسط
11	تلجأ الوكالة الى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.	4.14	0.982	3	مرتفع
12	تلجأ الوكالة الى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية الى أدنى مستوى في حالة حدوثها.	4.11	1.246	4	مرتفع
13	يلجأ البنك الى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تحوطية.	4.21	1.034	2	مرتفع جدا

14	تعمل وكالتكم على تتبع المخاطر المحيطة بها والعمل على إدارتها.	4.06	0.961	5	مرتفع
15	لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.	4.03	1.063	6	مرتفع
16	يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.	4.26	0.958	1	مرتفع جدا
17	تمتلك الوكالة أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.	3.96	1.028	7	مرتفع
18	تعطي وكالتكم أهمية لأدوات التحليل الإستراتيجي.	3.50	1.442	8	مرتفع
المتوسط المرجح لإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية		**3.91**	**0.713**		

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

العبارة 10: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول ما اذا الوكالة تعمل على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تجبر الوكالة على تحمل المخاطر المالية هو 2.93مع انحراف معياري1.428. وترتيب 9، مما يشير إلى تقييم متوسط ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تعمل على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تجبر الوكالة على تحمل المخاطر المالية.

العبارة 11: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول أن الوكالة إذا كانت تلجأ الى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها هو 4.14 مع انحراف معياري0.982. وترتيب 3، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تلجأ الى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.

العبارة 12: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول لجوء الوكالة الى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية الى أدنى مستوى في حالة حدوثها.هو 4.11 مع انحراف معياري 1.246. وترتيب 4، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تلجأ الوكالة الى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية الى أدنى مستوى في حالة حدوثها.

العبارة 13: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول ما إذا البنك يلجأ الى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تحوطية هو 4.21 مع انحراف معياري 1.034. وترتيب 2، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن البنك يلجأ الى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تحوطية.

العبارة 14: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول أن الوكالة تعمل على تتبع المخاطر المحيطة بها والعمل على إدارتها هو 4.06 مع انحراف معياري0.961 وترتيب 5، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تعمل على تتبع المخاطر المحيطة بها والعمل على إدارتها .

العبارة 15: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر هو 4.03 مع انحراف معياري 1.063. وترتيب 6، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة لديها رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.

العبارة 16: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول ما إذا يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر هو 4.26 مع انحراف معياري 0.958. وترتيب 1، مما يشير إلى تقييم مرتفع جدا، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.

العبارة 17: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول أن الوكالة تمتلك أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية هو 3.96 مع انحراف معياري 1.028. وترتيب 7، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين مرتفع في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تمتلك أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.

العبارة 18: يتضح أن المتوسط الحسابي للآراء حول أن الوكالة تعطي أهمية لأدوات التحليل الإستراتيجي هو 3.50 مع انحراف معياري 1.442. وترتيب 8، مما يشير إلى تقييم مرتفع ، مع وجود تباين ملحوظ في الأراء وهذا يعني أن العينة ترى أن الوكالة تعطي أهمية لأدوات التحليل الإستراتيجي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

من خلال هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الرئيسية وبالتالي سيتم رفض او قبول فرضيات الدراسية سنعتمد على قاعدة القرار التالية:

- اذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة سنقبل الفرضية الصفرية H_0.
- اذا كان مستوى الدلالة sig أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة سنقبل الفرضية البديلة H_1
- من أجل قبول الفرضية أو رفضها تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية منها معامل الارتباط R ومعامل التحديد R2

1- اختبار الفرضية الرئيسية:

في الجدول التالي سنقوم باختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية."

لاختبار الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يهتم بتقدير العلاقة بين متغيرين وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): يوضح نتائج اختبار أنوفا (معنوية النموذج)

ANOVA[a]					
مصدر التباين	**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة F المحسوبة**	**Sig**
بين المجموعات	16.848	1	16.848	78.328	.000[b]
داخل المجموعات	14.627	68	.215		
الاجمالي	31.475	69			

استراتيجيات إدارة المخاطر.b / إدارة المخاطر المالية: المتغير المستقل A

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة F قيمة المحسوبة تساوي 78.328 وهي قيمة كبيرة تدل على أن نموذج الانحدار الخطي يفسر جزء كبير من البيانات وان الاختلافات العشوائية قليلة، وبلغت قيمة (P-Value 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار المعتمدة في الدراسة 0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية

العالية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، وهو نموذج مناسب، ونستطيع التنبؤ بالمتغير التابع المخاطر المالية من خلال تاثير المتغير المستقل استراتيجيات إدارة المخاطر.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	الحد الثابت	معامل الإنحدار	T	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
استراتيجيات إدارة المخاطر	**الحد من المخاطر المالية**	1,272	0,692	8.850	0,732	0,535	0,00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية.

يوضح الجدول أعلاه دور استراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية في بنك بدر وكالة 488 تبسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R 0,732 وهو دال احصائيا لأن قيمة "sig" جاءت أقل من مستوى العينية 5% وهذا ما توضحه لنا قيمة T المحسوبة حيث بلغت 8.850 أي أن هناك علاقة طردية قوية بين محوري استراتيجيات إدارة المخاطر والحد من المخاطر المالية، كما يشير معامل التحديد R^2 الذي بلغت قيمته 0.535 إلى مساهمة استراتيجية إدارة المخاطر على الحد من المخاطر بنسبة 53.5% وهذا يدل على وجود تأثير إيجابي لهذا المتغير على المتغير التابع، أما الباقي ترجع لعوامل لم تشملها الدراسة.

وبالاعتماد على قيم الجدول السابق يمكن بناء العلاقة:

$$Y = 1.272 + 0.692X$$

فمن خلال المعادلة السابقة يتضح أن معامل جاء موجبا بقيمة 1.272 ما يعني ان زيادة الاهتمام باستراتيجيات إدارة المخاطر يؤدي الى الحد من المخاطر المالية بوحدة واحدة

ومن هنا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية".

2- اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى تم إثبات صحتها والمتمثلة في " **تعد مخاطر معدل الفائدة من مخاطر الصرف** "

لانه من خلال الدراسة التحليلية أظهرت أنه تتضمن مخاطر الصرف مخاطر معدل الفائدة.

الفرضية الفرعية الثانية تم إثبات صحتها والمتمثلة في " **يتم تنويع مصادر التمويل من خلال البحث عن مصادر للتسديد مختلفة** "

لانه من خلال الدراسة التحليلية أظهرت أنه من الضرورة الحتمية أن تنوع المؤسسات المالية على إختلاف أنواعها أن تنوع مصادر التمويل من خلال البحث عن مصادر تسديد مختلفة.

الفرضية الفرعية الثالثة تم إثبات صحتها والمتمثلة في " **يتم تقليل المخاطر في المؤسسة من خلال مراقبة مستوى المخاطر المحيطة ووضع الإجراءات الرقابية لها** "

الفرضية الفرعية الرابعة تم إثبات صحتها والمتمثلة في " **يتم تبني ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسة من خلال تبني قيام الشعور بالخطر والإستعداد لمواجهته** "

لانه من خلال الدراسة التحليلية أظهرت أنه تبني ثقافة إدارة المخاطر هي ضرورة يجب أن تدرج ضمن رؤية المؤسسة.

خلاصة

تم في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 488 – تبسة، واعتمدت الدراسة على استبيان يركز على محورين رئيسيين وهما المخاطر المالية واستراتيجيات ادارة المخاطر في جميع معلومات الدراسة الميدانية التي تم توزيعها على موظفي بنك بدر وكالة 488 بتبسة، قد اقتصرت الدراسة على 70 استبيانا صالحا للتحليل الإحصائي، وتمت معالجتها آليا باستخدام برنامج SPSS V26. استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية تتناسب مع فرضيات الدراسة ومتغيراتها.

بعد عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية منها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية.

الخاتمة العامة

خاتمة

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة موجة من التحولات والتطورات التي وفرت السرعة والفعالية التي تحتاجها معظم المعاملات المالية من جهة، وضاعفت حجم وأنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها من جهة أخرى، إذ اصبحت المخاطر المالية قيدا على نشاط المؤسسة قد يؤدي بها لحالة الفشل والزوال النهائي من السوق، لذا فالمؤسسات المالية كغيرها من المؤسسات الأخرى لم تعد تعمل على تلاقي المخاطر المالية بل أصبح لزاما عليها البحث عن سبل للتعامل معها وهو ما يعرف بـ " فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها"

ضمن هذا السياق سعت الدراسة الحالية إلى تبيين دور إستراتيجات إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المالية من خلال القسمين النظري والتطبيقي، ثم إختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة تبسة، وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات تعلقت بطبيعة العلاقة بين متغيراتها، كما توصلت لعدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، و حاولت تقديم بعض التوصيات، وفيما يأتي عرض لمختلف النتائج و التوصيات وأفاق البحث.

نتائج الدراسة

إعتمادا على التحليل النظري والتطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

– النتائج النظرية:

– الخطر المالي هو مفهوم موضوعي يرتبط بمستقبل غير المؤكد ويعبر عن إحتمال حدوث التغيير غير المرغوب من قبل المؤسسة أو المستثمر المتغير المالي موضوع الإهتمام.

– تحوي مخاطر الصرف مخاطر معدل الفائدة.

– تعتبر المخاطر المالية صفة ملازمة لجميع معاملات المؤسسة المالية، يمكن ان تعيق

نشاطها وتحد من قدرتها على البقاء والنمو في حال عدم التحكم بها.

– إدارة المخاطر المالية عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر المالية من خلال تحديدها وكشف مسببتها، قياسها ثم بحث سبل التعامل معها.

– إدارة المخاطر المالية ليست هدفا محددا يحقق وينتهي، وإنما هي ثقافة عملية وغاية متواصلة ومتغيرة حسب تحولات وتطورات بيئة النشاط.

- النتائج التطبيقية:

- تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على حد من المخاطر المالية بمستوى معنوية α أقل أو يساوي 0.05.

التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة يمكن اقتراح جملة من الإقتراحات التي من شأنها أن تساهم في المضي قدما بالمؤسسات الجزائرية لتبني إستراتيجات إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المالية يمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

- الإهتمام باستحداث وحدة إدارة المخاطر المالية في التحليل والإستكشاف عن مواقع الخطر ومعاينتها من الناحية المالية وسبل معالجتها للحد من آثارها المستقبلية قبل تفاقمه ووصوله إلى مراحله المتأخرة التي قد تؤدي إلى الفشل المالي والإفلاس.
- جعل نتائج إدارة المخاطر المالية بصفة عامة ومخاطر التمويل والسيولة بصفة خاصة بالمؤسسات المالية إحدى المستندات المشروطة من طرف الجهات الإدارية من أجل القيام بأي نشاط في المؤسسة المالية.
- العمل على صياغة نموذج تنبؤ بالفشل المالي يراعي الظروف والمتغيرات في القطاع المصرفي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه.
- إيلاء موضوع إدارة المخاطر المالية من خلال استخدام أساليب التحليل المالي، عن طريق إعداد الدراسات الوافية لهذا الموضوع وتبيين أهميته لدى الإداريين بالقطاع.

أفاق الدراسة

تجدر الاشارة إلى أن الموضوع الذي تم تناوله في هذه الدراسة حول "دراسة تحليلة للمخاطر المالية وإستراتيجيات إدارتها في القطاع المصرفي" وعلى ضوء ماسبق ومن خلال ما تم التوصل إليه يمكننا إقتراح مجموعة من الدراسات التي من الممكن أن يتناولها مجموعة من الباحثين في المستقبل والتي قد تكون تكملة لموضوعنا الحالي ومن بين هذه الدراسات:

- دور إدارة المخاطر المالية في حوكمة المؤسسات المالية.

- أليات تفعيل تطبيق إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية.

- دراسة تحليلية لإدارة المخاطر المالية في المؤسسات الناشئة.

- أثر ممارسات إدارة المخاطر في الحد من المخاطر الإئتمانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

- أبو بكر عيد أحمد، **دراسات وبحوث في التأمين (بحوث علمية محكمة)**،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010.
- أبو بكر عيد أحمد، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2009.
- أحمد صالح عطية، **مشاكل المراجعة في أسواق المال**، الدار الجامعية، مصر، ،2003.
- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **إدارة المخاطر والتأمين**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1،عمان ،الأردن،2007.
- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
- خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.
- سمير الشويكي، **المعجم الإداري** ،الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي ، الأردن ،2006.
- سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر، ،2005.
- شوقي بورقبة ،هاجر زراقي ،**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية** ، الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر و التوزيع ،الأردن ،2015.
- طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، مصر،2008.

- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- شركات-بنوك)**، دار للنشر والثقافة ،الإسكندرية،2007.
- كارين أ.هورشر،**أساسيات إدارة المخاطر المالية** ،دار الحورية للنشر و التوزيع،مصر،القاهرة، 2008.
- محمد أحمد أبو زيد، **مبادئ التأمين**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2010.
- محمد عادل ناولو،**إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق**،الطبعة الأولى،دار سورية الفتاة، سوريا،2022.
- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء 01، منشأة المعارف، مصر، ،20 03 ،النفائس للنشر و التوزيع ،الأردن ،2015.
- هاشم فوزي دباس العبادي، **الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 01،الأردن ،2008.

الأطروحات والرسائل

- بوزيدي لمجد، **إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – حالة شركات ذات المسؤولية المحدودة للخدمات العامة والتجارة DOUDAH– مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس2010/2009.
- جمال معتوق،**إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية دراسة حالة مقارنة بين سوقين ماليين**،أطروحة دكتوراه إشراف:أ.د يحي سعدي،تخصص:علوم تسيير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،2016.

- حمداني زهرة،**إشكالية تداول الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة وهران،2012.
- حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية**، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة2005\2006.
- صويلح سلوى،**أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماجيستر، التخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2017-2018.
- لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته سعيدة)** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،التخصيص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،الجزائر ،2011-2012.

المجالات والمقالات

- بن موسى كمال، **المحفظة الإستثمارية: تكوينها ومخاطرها**، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد ،03 ،2004 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- سعد علي حمود العنزي ومها عبد الكريم حمود الراوي، **فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال بإتباع استراتيجيات التنويع**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ،2013 كلية بغداد لعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق.
- عراوة عبد العزيز : **إدارة الجودة الشاملة كرؤية لإدارة المخاطر في الجامعات** ،مجلة البديل الإقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة ج 1 ، ع2 ،ديسمبر 2014.

- مختار بونقاب ومريم بالأطرش : **مبدأ إدارة المخاطر في المصالح الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**،مجلة أوراق إقتصادية، مج 03 : ع: 01 ، جوان 2019.

المداخلات و الملتقيات والندوات

- بوقرة رابح وجعيجع نبيلة، **اثر استراتيجية التنويع على تنافسية مؤسسةcondor** ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة واستراتيجيات التنافسية لممؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 08-09 نوفمبر ،2010 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سحنون محمد ومحسن سميرة، **مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20_21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- سليمان ناصر وربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية: دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي: إدارة المخاطر- التنظيم والإشراف، 08-06 اكتوبر،2012 معهد الدراسات المصرفية، الأردن.

- عبد القادر شلالي،علال قاشي، **مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية**، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على إقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أمحند أولحاج بالبويرة، يومي 26-2013/11/27.

المواقع الإلكترونية

https://the-arabic-entrepreneur.com ،le 10/12/2023 19:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Jaques Hamon, **Bourse Et Gestion De Portefeuille**, Economisa, 2eme Edition, Paris, 2005.

Karen A. Horcher, **Essentials of Financial Risk Management**, John Wiley and Sons Ink, New Jersey, 2005

Philippe Jorion, **Financial Risk Manager Handbook**, John Wiley And Sons Inc, 5th Edition, New Jersey 2009 .

Thomas A. Stewart, **Managing Risk In The 21st Century**, Fortune Magazine, February 2000, At The Website:

Http://Money.Cnn.Com/Magazines/Fortune/Fortune_Archive/2000/02/07/272815/Index.

Thompson A, **Crafting and Executing Strategy: The Quest for Competitive Advantage**, McGraw- Hill Irwin, 16th Edition, New York, 2008.

الملاحق

الملحق رقم:01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **قسم علوم المالية والمحاسبة**

جامعة العربي التبسي – تبسة **سنة ثانية ماستر**

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إستبانة بحثية لإعداد مذكرة تخرج

سيدي (سيدتي) الكريم (ة)، تحية طيبة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إعداد مذكرة تخرج ماستر بعنوان:

دراسة تحليلية للمخاطر المالية وإستراتجيات إدارتها في القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية على مستوى بنك بدر وكالة 488 – تبسة

وإنطلاقا من تيقننا بخبرتكم العلمية والعملية ورغبتنا في مشاركتكم في إنجاح هذا العمل، نضع بين أيديكم هذه الإستبانة راجيين ان تمنحونا جزءا من وقتكم الثمين، والتكرم بالإجابة على هذه الأسئلة والعبارات بكل دقة وموضوعية، من خلال تبيان مدى اتفاقكم من عدمه مع منطق كل فكرة، وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب.

ونحيطكم علما أن المعلومات التي سنتحصل عليها هي لغرض البحث العلمي فقط، وسوف نتعامل معها بالسرية التامة.

تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير

إعداد الطالبين: **إشراف الأستاذة:**

بن رموقة إسحاق **معاوة وفاء**

بوقروش محمد الصديق

السنة الجامعية

2024/2023

أولا: البيانات الشخصية والوظيفية

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي

ليسانس ☐ ماستر ☐ شهادات عليا ☐

شهادات أخرى ☐

4. المستوى الوظيفي

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ مراقب داخلي ☐

وظيفة أخرى ☐

5. عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

ثانيا: محاور الدراسة

المحور الأول: المخاطر المالية

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تواجه وكالتكم مخاطر السيولة عن عدم القدرة على تسديد إلتزاماتها عند إستحقاقها نتيجة عدم توفر السيولة اللازمة في وقت معين.					
2	تواجه وكالتكم مخاطر تنويع مصادر التمويل و عدم قدرة الوكالة على إبتكار مصادر للتدفقات النقدية المستقبلية.					
3	تواجه وكالتكم مخاطر تأمين الائتمان في أن الطرف الأخر سيفشل في الوفاء بإلتزاماته في وقتها وفق الشروط المتفق عليها.					
4	تتأثر وكالتكم بتزايد مخاطر التضخم التي تؤدي بتدني في القيمة الحقيقية للأموال.					
5	هل ينمو هامش ربح المبيعات للمنتجات المالية في ظل تغيرات مستوى سعر الفائدة السوقي.					
6	هل يوجد لدى وكالتكم إحتياطي صرف بإمكانه أن يواجه إحتمال الخسائر في الإستثمارات بالعملة الصعبة.					
7	هل نظام المعلومات الإداري لدى وكالتكم متطور بالشكل الكافي لمواجهة مخاطر السوق الرقمية.					
8	وجود نظام ضريبي محاسبي ومتطور لدى وكالتكم هل يضمن لها مواجهة المخاطر المالية.					
9	تواجه الوكالة مخاطر فيما يخص عدم التحكم في تقنيات المحاسبية والضريبة.					

المحور الثاني: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

الرقم	الفقرات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تعمل الوكالة على تجنب الأنشطة التي من ممكن أن تجبر الوكالة على تحمل المخاطر المالية.					
2	تلجأ الوكالة الى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.					
3	تلجأ الوكالة الى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية الى أدنى مستوى في حالة حدوثها.					
4	تلجأ البنك الى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تحوطية.					
5	تعمل وكالتكم على تتبع المخاطر المحيطة بها والعمل على إدارتها.					
6	لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.					
7	يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.					
8	تمتلك الوكالة أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.					
09	تعطي وكالتكم أهمية لأدوات التحليل الإستراتيجي.					

الملحق رقم:02

توزيع الإستبيان

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	70	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	70	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول: (المخاطر المالية)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.873	9

معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني: (إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.804	9

معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.902	18

معامل الإرتباط بيرسون:

Correlations

		المالية المخاطر	إدارة إستراتيجيات المالية المخاطر
المالية المخاطر	Pearson Correlation	1	.732**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	70	70
المالية المخاطر إدارة إستراتيجيات	Pearson Correlation	.732**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	70	70

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المالية المخاطر	إدارة إستراتيجيات المالية المخاطر
N		70	70
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.8794	3.9111
	Std. Deviation	.67540	.71374
Most Extreme Differences	Absolute	.321	.196
	Positive	.251	.145
	Negative	-.321	-.196
Test Statistic		.675	.713
Asymp. Sig. (2-tailed)		.321[c]	.196[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الأول: (المخاطر المالية)

Statistics

		تواجه وكالاتكم مخاطر السيولة عن عدم القدرة على تسديد التزاماتها عند إستحقاقها نتيجة عدم توفر السيولة اللازمة في وقت معين.	تواجه وكالاتكم مخاطر تنويع مصادر التمويل و عدم قدرة الوكالة على إبتكار مصادر للتدفقات النقدية المستقبلية.	تواجه وكالاتكم مخاطر تأمين الائتمان في أن الطريق الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها وفق الشروط المتفق عليها.	تتأثر وكالاتكم بتزايد مخاطر التضخم التي تؤدي بتدني في القيمة الحقيقية للأموال.
N	Valid	70	70	70	70
	Missing	0	0	0	0
Mean		4.11	4.67	2.33	4.60
Median		4.00	5.00	3.00	5.00
Std. Deviation		.526	.756	.880	.858

		هل ينمو هامش ربح المبيعات للمنتجات المالية في ظل تغيرات مستوى سعر الفائدة السوقي	هل يوجد لدى وكالتكم إحتياطي صرف بإمكانه أن يواجه إحتمال الخسائر في الإستثمارات بالعملة الصعبة.	هل نظام المعلومات الإداري لدى وكالتكم متطور بالشكل الكافي لمواجهة مخاطر السوق الرقمية.	وجود نظام ضريبي محاسبي ومتطور لدى وكالتكم هل يضمن لها مواجهة المخاطر المالية.
N	Valid	70	70	70	70
	Missing	0	0	0	0
Mean		2.77	4.43	3.16	4.50
Median		3.00	5.00	4.00	5.00
Std. Deviation		.951	1.030	1.137	1.018

		تواجه الوكالة مخاطر فيما يخص عدم التحكم في تقنيات المحاسبية والضريبة
N	Valid	70
	Missing	0
Mean		4.34
Median		5.00
Std. Deviation		1.273

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثاني: (إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية)

Statistics

		تعمل الوكالة على تجنب الأنشطة التي من ممكن أن تجبر الوكالة على تحمل المخاطر المالية.	تلجأ الوكالة الى اتخاذ إجراءات تحوطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها.	تلجأ الوكالة الى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية الى أدنى مستوى في حالة حدوثها.	يلجأ البنك الى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تحوطية.	تعمل وكالتكم على تتبع المخاطر المحيطة بها والعمل على إدارتها.
N	Valid	70	70	70	70	70
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		2.93	4.14	4.11	4.21	4.06
Median		3.50	4.00	5.00	4.00	4.00
Std. Deviation		1.438	.982	1.246	1.034	.961

		لدى الوكالة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر.	يتضمن الهيكل التنظيمي للوكالة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر.	تمتلك الوكالة أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.	تعطي وكالتكم أهمية لأدوات التحليل الإستراتيجي
N	Valid	70	70	70	70
	Missing	0	0	0	0
Mean		4.03	4.26	3.96	3.50
Median		4.00	4.00	4.00	4.00
Std. Deviation		1.063	.958	1.028	1.442

إختبار الفرضية الرئيسية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر المالية

b. All requested variables entered.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics		
					R Square Change	F Change	df1
1	.732[a]	.535	.528	.46379	.535	78.328	1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.848	1	16.848	78.328	.000[b]
	Residual	14.627	68	.215		
	Total	31.475	69			

a. Dependent Variable: المخاطر المالية

b. Predictors: (Constant), إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.172	.311		3.768	.000
	إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	.692	.078	.732	8.850	.000

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المخاطر المالية	70	3.8794	.67540	.08073
إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	70	3.9111	.71374	.08531

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	
المخاطر المالية	48.056	69	.000	3.87937	3.7183	
إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	45.847	69	.000	3.91111	3.7409	

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحليل المخاطر المالية في القطاع المصرفي خاصة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة -488، من خلال إسقاط محوري المخاطر المالية و إستراتيجيات إدارتها الدراسة على حيث تكشف عن تنوع المخاطر التي تواجهها البنوك، و قد إعتمدت هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعتماد إستبيانة وزعت على جميع موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة-488 والبالغ عددهم (70) موظف و تم تحليل البيانات الواردة في الإستبيان بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية. (SPSS)

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج ميدانية واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية منها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على الحد من المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، القطاع المصرفي، إستراتيجيات إدارة المخاطر

SUMMARY

The aim of this study was to identify the financial risk analysis in the banking sector, especially in the Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR) agency of Tebessa-488, by projecting the axes of financial risks and their management strategies. The study revealed the diversity of risks facing banks and adopted a descriptive analytical approach. A questionnaire was distributed to all employees of BADR Tebessa-488, totaling 70 employees, and the data collected were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study yielded field results and hypothesis testing. It found statistically significant impact at a significance level of ($\alpha \leq 0.05$) for financial risk management strategies in enhancing the banking sector's ability to mitigate financial risks.

Keywords: Financial risks, banking sector, risk management strategies